جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، تجارية، وعلوم التسيير

الشعبة: علوم تجارية

التخصص: مالية وتجارة دولية

من إعداد الطالبين: -بن زيان نجيب

-مراح أشرف

بعنوان:

# أثر الحوكمة الجيدة على الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (دراسة عينة من الدول العربية)

أعضاء لجنة المناقشة

| | | |
|---|---|---|
| حمزة عبد الرزاق | الرتبة | رئيسا |
| ميهوب مسعود | الرتبة | مشرفا |
| بلال بولطيف | الرتبة | مناقشا |

السنة الجامعية: 2022-2023

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

# الاهداء

إلى من أُفضِّلها على نفسي، ولِمَ لا؛ فلقد ضحَّت من أجلي ولم تدَّخر جُهدًا في سبيل إسعادي على الدَّوام (أُمِّي الحببية).

نسير في دروب الحياة، ويبقى من يُسيطر على أذهاننا في كل مسلك نسلكه صاحب الوجه الطيب، والأفعال الحسنة. فلم يبخل عليَّ طيلة حياته (والدي العزيز).

إلى أخي و أختي العزيزين سندي وعضدي ومشاطري أفراحي و احزاني.

إلى روح جدتي الغالية و امي الثانية رحمها الله.

إلى أصدقائي، وجميع من وقفوا بجواري وساعدوني بكل ما يملكون، وفي أصعدة كثيرة أُقدِّم لكم هذا البحث، وأتمنَّى أن يحوز على رضاكم.

**بن زيان نجيب**

# الاهداء

إلى من أُفضِّلها على نفسي، ولِمَ لا؛ فلقد ضحَّت من أجلي ولم تدَّخر جُهدًا في سبيل إسعادي على الدَّوام (أُمِّي الحببية).

نسير في دروب الحياة، ويبقى من يُسيطر على أذهاننا في كل مسلك نسلكه صاحب الوجه الطيب، والأفعال الحسنة. فلم يبخل عليَّ طيلة حياته (والدي العزيز).

إلى إخوتي الأعزاء سندي وعضدي ومشاطري أفراحي و احزاني.

إلى جدي وجدتي حفظهما الله

إلى روح خالي الغالي رحمة الله عليه.

إلى أصدقائي، وجميع من وقفوا بجواري وساعدوني بكل ما يملكون، وفي أصعدة كثيرة أُقدِّم لكم هذا البحث، وأتمنَّى أن يحوز على رضاكم.

**مراح أشرف**

# شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

"رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ " الآية 19 سورة النمل.

لا شكر لمخلوق قبل شكر الخالق عز وجل، الذي أنار لنا الألباب وفتح لنا الأبواب ووهبنا القدرة على طلب العلم. وليس لنا بعد ذلك إلا أن نستذكر بموفور الشكر والعرفان إلى المشرف على عملنا المتواضع الأستاذ الفاضل **ميهوب مسعود**، التي أفادنا بتوجيهاته القيمة طيلة إشرافه على هذه المذكرة، إذ نسأل الله عز وجل أن يرفع من مقامه وأن يزده علما ورقيا. كما نتوجه بأسمى عبارات الشكر والتقدير والامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد.

**الملخص:**

حاولت هذه الدراسة البحث في موضوع الحوكمة والنمو الاقتصادي وكذا طبيعة العلاقة بين مختلف مؤشرات الحوكمة والنمو الاقتصادي في مجموعة الدول العربية على غرار تونس، المغرب، قطر، الامارات العربية المتحدة، السعودية، الجزائر، مصر، خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2021 باستعمال طريقة المركبات الهيكلية والاعتماد على برنامج SPSS.

وقد توصلت الدراسة الى وجود ارتباط قوي ومعنوي بين متغيرات الدراسة كما توصلت أيضا إلى أن مؤشر المشاركة والمسائلة لا يؤثر على النمو الاقتصادي في مجموعة الدولة العربية محل الدراسة وتم ارجاع ذلك الى أن هذا المؤشر يرتبط بشكل مباشر مع مدى توفر الاليات القانونية التي تضمن حماية الحريات الفردية والجماعية وحقوق الانسان في حين كان لمؤشرات الحوكمة الأخرى تأثير مباشر على تطور مؤشر النمو الاقتصادي.

**الكلمات المفتاحية:** الحوكمة، النمو الاقتصادي، مؤشرات الحوكمة.

**Abstract:**

This study attempts to examine the relationship between governance and economic growth, as well as the nature of the relationship between different governance indicators and economic growth in a group of Arabic countries such as Tunisia, Morocco, Qatar, United Arabic Emirates, Saudi Arabia, Algeria, and Egypt during a period between 2001 and 2021, using the Structural Equation Modeling (SEM) method and relying on the SPSS program. The study found a strong and significant correlation between the study variables. It also found that the participation and accountability indicator does not affect economic growth in the studied Arabic countries, which is attributed to its direct correlation with the extent of the legal mechanisms that ensure the protection of individual and collective freedoms and human rights. On the other hand, other governance indicators had a direct impact on the development of the economic growth indicator.

**Key words:** governance, economic growth, governance indicators.

**قائمة المحتويات:**


| المحتوى | الصفحة |
|---|---|
| **الاهداءات** | |
| **شكر وتقدير** | |
| **الملخص** | **II** |
| **قائمة المحتويات** | **III** |
| **قائمة الجداول** | **IV** |
| **قائمة الأشكال** | **V** |
| **قائمة الملاحق** | **VI** |
| **المقدمة** | **ب-ج** |
| **الفصل الأول مدخل للحوكمة الرشيدة والنمو الاقتصادي** | |
| تمهيد | **6** |
| المبحث الأول: عموميات حول الحوكمة | **7** |
| المبحث الثاني: مؤشرات الحوكمة ومعايير تقسيمها | **19** |
| المبحث الثالث: الحوكمة الرشيدة والنمو الاقتصادي | **23** |
| خلاصة الفصل الأول | **27** |
| **الفصل الثاني: دراسة العلاقة بين الحوكمة والنمو الاقتصادي في الوطن العربي** | |
| تمهيد | **29** |
| المبحث الأول: الدراسات السابقة ومدخل إلى النمذجة بالمعادلات الهيكلية | **30** |
| المبحث الثاني: استخدام النمذجة بالمعادلات الهيكلية في تفسير العلاقة بين الحوكمة الجيدة والنمو الاقتصادي في الدول العربية. | **36** |
| المبحث الثالث: تحليل نتائج الدراسة ومقارنة الدراسات السابقة | **43** |
| خلاصة الفصل | **46** |
| **خاتمة** | **47** |
| **قائمة المراجع** | **49** |
| **فهرس المحتويات** | **-** |
| **الملاحق** | **-** |
| **ملخص** | **-** |

**قائمة الجداول:**


| الرقم | الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | مصفوفة الارتباط لمؤشرات الحوكمة الجيدة في عينة الوطن العربي | 36 |
| 02 | مصفوفة الارتباط لمؤشرات الحوكمة الرشيدة في الوطن العربي بعد حذف مؤشر المشاركة والمساءلة. | 37 |
| 03 | KMO and Bartlett's Test | 38 |
| 04 | Anti-image Matrices | 38 |
| 05 | قيم التشبعات للمؤشرات على العامل المستخرج | 39 |
| 06 | التباين المفسر للعامل المستخرج لمؤشرات الحوكمة الرشيدة في الوطن العربي. | 39 |
| 07 | تقدير النموذج الهيكلي الذي يبين العلاقة بين الحوكمة الجيدة والنمو الاقتصادي. | 41 |
| 08 | معايير المطابقة للنموذج الهيكلي للعلاقة بين الحوكمة الجيدة والنمو الاقتصادي. | 41 |

**قوائم المذكرة**.....

**قائمة الأشكال:**


| الرقم | الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| **01** | أطراف الحوكمة | **16** |
| **02** | أهم خصائص الحوكمة | **17** |
| **03** | مؤشرات الحوكمة | **22** |
| **04** | النموذج الهيكلي المقترح للعلاقة بين مؤشرات الحوكمة الرشيدة والنمو الاقتصادي. | **40** |

**قوائم المذكرة**.....

**قائمة الملاحق:**


| الرقم | الملحق |
| --- | --- |
| 01 | مخرجات برنامج SPSS |

# مقدمة

**مقدمة**

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المواضيع التي أثارت انتباه الباحثين والمفكرين الاقتصاديين نظرا لكونه هدفا استراتيجيا تسعى إلى تحقيقه معظم الحكومات وكذا راسمي السياسات الاقتصادية الكلية، فتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة باستمرار يعد دليلا عمليا على كفاءة وفعالية السياسات الاقتصادية في الدولة بالإضافة إلى قابلية الاقتصاد للتطور وجذب الاستثمارات الأجنبية بحيث تسعى الحكومات دائما إلى محاولة زيادة القدرة على إنتاج السلع والخدمات بما يتوافق مع إشباع الحاجات المتعددة لأفراد المجتمع.

تعاني العديد من الدول العربية حسب ما توضحه التصنيفات الصادرة عن الهيئات الاقتصادية الدولية من تدني معدلات النمو الاقتصادي وضعف مؤشراتها التنموية بالمقارنة مع نظيراتها من الدول المتقدمة، وهو الأمر الذي يمكن إرجاعه حسب العديد من الدراسات السابقة إلى ضعف قدرة الدولة على القيام بالإصلاحات الإدارية والمؤسساتية الهادفة إلى تقديم الخدمات الفعالة ودعم السياسات التنموية نحو الأمام وهو ما يعرف في الأدبيات الأكاديمية بعملية الحوكمة الجيدة.

إن لعملية اختيار الحكومات ومسائلتها ومراقبة آلية تنفيذها للبرامج الاقتصادية وقدرتها على إظهار الكفاءة والفعالية في إدارة الاقتصاد دور هام في تسريع وتيرة النمو الاقتصادي بحيث يمكن بكل بساطة الملاحظة بان الدول الأكثر ثراءا هي الدول التي تميل إلى امتلاك مؤسسات ذات جودة على عكس الدول الفقيرة ويؤدي ضعف الإطار المؤسسي للدول وانتشار الفساد وغياب العدالة في توزيع الثروة إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وبالتالي تراجع البنية الاقتصادية للدول.

إن الدول العربية وباعتبارها دول نامية في الأساس وفي ظل ما تعرفه اقتصاديتها من تداخل مع العملية السياسية في كثير من الأحيان بالإضافة إلى انتشار الفساد وغياب الأطر المؤسسية المشجعة لجذب الاستثمارات الأجنبية تعاني من تدهور مزمن في قدرتها على التطور وانتاج السلع والخدمات بما يحقق لها معدلات نمو اقتصادي متوازنة مع تحدياتها المستقبلية من زيادة سكانية ومنافسة تجارية.

**إشكالية الدراسة:** على ضوء ما سبق تمحورت مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي:

**ما مدى تأثير الحوكمة الجيدة على النمو الاقتصادي في الدول العربية؟**

**فرضيات الدراسة:**

من خلال ما تم الاطلاع عليه من دراسات سابقة، تبين أن هناك معدلات نمو منخفضة في العديد من الدول العربية لذلك تم طرح الفرضيات التالية:

* تشكل المؤشرات: السيطرة على الفساد، جودة التشريعات، سيادة القانون، فعالية الحكومة، الاستقرار السياسي، أهم مؤشرات الحوكمة الجيدة؛

* مؤشر المشاركة والمسائلة لا يشترك ببقية مؤشرات الحوكمة الجيدة مما يستدعي اعتباره كمتغير مستقل لوحده؛

* هناك تأثير طردي معنوي لمؤشرات الحوكمة (باستثناء مؤشر المشاركة والمسائلة) على النمو؛

* لا يوجد تأثير لمؤشر المشاركة والمسائلة على النمو.

**أهمية الدراسة:**

تسعى هذه الدراسة إلى محاولة توضيح العلاقة بين تطور الهمو الاقتصادي ومؤشرات الحوكمة الجيدة حسب البنك الدولي في مجموعة الدول العربية انطلاقا من الظروف المحيطة بالاقتصاديات العربية خلال الفترة من (2001 إلى 2021) حيث تحاول هذه الدراسة توضيح علاقة أثر كل من مؤشرات السيطرة على الفساد؛ الاستقرار السياسي؛ جودة التشريعات؛ سيادة القانون؛ فعالية الحكومة؛ المشاركة والمسائلة على النمو الإقتصادي.

**أهداف الدراسة:**

تكمن اهداف الدراسة في إيضاح النقاط التالية:

**1.** مفهوم الحوكمة الجيدة ونشأتها في حسب المفكرين الاقتصاديين؛

**2.** علاقة الحوكمة الجيدة بالنمو الاقتصادي؛

**3.** أثر الحوكمة الجيدة على النمو الاقتصادي.

**منهج الدراسة:**

في إطار هذا البحث ومن أجل معالجة إشكالية موضوع الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري من أجل توظيف التعاريف والأفكار المتعلقة بالحوكمة والنمو الاقتصادي، وأما بالنسبة للجانب التطبيقي فقد تم اعتماد المنهج التحليلي الاستقرائي من اجل استقراء وتحليل النتائج المتحصل عليها.

**حدود الدراسة:**

**الحدود الموضوعية:** تم دراسة موضوع الحوكمة وعلاقتها بالنمو الاقتصادي من خلال مؤشرات البنك الدولي.

**الحدود الزمنية:** لقد كانت الحدود الزمنية للدراسة التطبيقية بين الفترة (2001 إلى 2021).

**الحدود المكانية:** تتمثل الحدود المكانية للموضوع في دراسة الدول العربية وتتمثل هذه الدول في الجزائر، تونس، مصر، الإمارات، المغرب، السعودية، قطر.

**أسباب اختيار الموضوع:** هناك عدة أسباب لاختيار هذا الموضوع منها ما هو ذاتي وما هو موضوعي نوجزها فيما يلي:

**1.** يعتبر موضوعا حديثا في ظل الاوضاع التي تعيشها اقتصاديات الدول العربية؛

**2.** يتوافق مع ميولات وتخصصات الطلبة؛

**3.** رغبتنا في محاولة إظهار مدى تأثير هذا الموضوع.

**صعوبات الدراسة:**

**1.** صعوبة في تجميع البيانات والمعلومات خلال الفترة المدروسة؛

2. عدد قليل من الدراسات السابقة؛

# الفصل الأول:
# مدخل للحوكمة الرشيدة والنمو الاقتصادي

**الفصل الأول..... مدخل للحوكمة الرشيدة والنمو الاقتصادي**

**تمهيد:**

تتميز الاقتصاديات العربية عامة بمعدلات نمو متباطئة بالمقارنة مع نظيرتها من الدول المتقدمة، نظرا لما تعرفه من ضعف التنسيق في السياسات التنموية وغياب التخطيط الاستراتيجي وتوغل الفساد في معظم هياكلها الحساسة وهو الامر الذي أدى إلى اضعاف قدرة الدول على تطوير اقتصاداتها وتهيئتها بما يتوافق مع التقدم الحاصل في الاقتصاديات الحالية، لذلك ظهرت الحاجة الملحة لاعتماد على ما يسمى بالحوكمة الرشيدة كمفهوم حديث نسبيا وتجسيد أركانها لتكون قاعدة يتم من خلالها اتخاذ مختلف القرارات التي يكون الهدف منها تحقيق التنمية في البلدان العربية وعليه سيكون الهدف من خلال هذا الفصل عرض مختلف المفاهيم النظرية لمصطلح الحوكمة الرشيدة وعلاقتها بالنمو الاقتصادي بحيث تم تقسيم الفصل الأول إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مفاهيم حول الحوكمة؛

المبحث الثاني: مؤشرات الحوكمة ومعاييرها؛

المبحث الثالث: الحوكمة الرشيدة والنمو الاقتصادي.

## المبحث الأول: عموميات حول الحوكمة

تعتبر الحوكمة موضوعاً مهماً في اقتصاديات دول العالم، حيث تعد مصدراً هاماً في الإصلاح الاقتصادي، وذلك نظراً للأزمات التي وقعت خلال العقدين الماضيين والتي أبرزت الأهمية الكبيرة للمسائل المتعلقة بالحوكمة. ويعود هذا الأمر جزئياً إلى ظاهرة الفساد الذي انتشر في الكثير من بلدان العالم. كما يجب ان لا ننسى مصطلح الحوكمة الرشيدة الذي اضحى معروفاً وشائعاً، وهذا لما يكتسيه من أهمية كبيرة.

### المطلب الأول: نشأة ومفهوم الحوكمة

**أولا: نشأة الحوكمة**

قبل أن يظهر مفهوم الحكم الراشد في الأدب السياسي الحديث، كان يعتمد في الأدب السياسي الإسلامي من اجل الإشارة إلى مرحلة مهمة من عمر الدولة الإسلامية، ألا وهي الخلافة الراشدة التي ميزها آنذاك أسلوب حكم قائم على قواعد الرشد والصلاح وحفظ الحقوق واحترام كرامة الإنسان وجميع المبادئ الإسلامية السامية الأخرى. وبالرغم من أن ظاهرة الحوكمة لم تعرف ذلك الانتشار الكبير في السابق إلا بحلول منتصف القرن العشرين الميلادي، غير أنه كمفهوم يرجع إلى القدم، حيث أنه ظهر وبرز في الحضارات السابقة مثل حضارة الهند القديمة. فقد اظهرت المخطوطات وجود نصوص مكتوبة تبين وتوضح العلاقة القائمة بين الحاكم والمحكوم كذا تحدد المهام والادوار للمساهمين في إدارة قضايا وشؤون الدولة؛

يعود أصل مصطلح الحكم إلى اللغة اليونانية (kubemin) وظهر في اللغة اللاتينية بمعنى (gubemare)، وتم استعماله في العديد والكثير من اللغات منذ بضعة قرون. ففي فرنسا، استعمل في منتصف القرن الثاني عشر لأغراض وأسباب تقنية، فقد تم استخدامه من اجل الإشارة إلى إدارة شؤون مقاطعة يتحكم فيها إقطاعي مسؤول عن مختلف قضاياها المالية والعسكرية والقضائية نيابة عن الملك. وفي منتصف العصور الوسطى، استعمل المؤرخون الإنجليز مصطلح الحوكمة من اجل تمييز مؤسسة السلطة الإقطاعية. وفي سنة 1840، استعمل الملك تشارلز مصطلح (buon govemo) كإطار رئيسي من اجل حل مشكل الكساد الاقتصادي والتسيير السيء في مملكته. وبرز تعبير الحكم الراشد في اللغة الفرنسية في بداية القرن الثالث عشر كمرادف للفظ "الحوكمة"، وبعد ذلك تحول المفهوم للغة الإنجليزية في القرن الرابع عشر، وتم استعماله كمفهوم قانوني سنة 1478؛

عرفت اللغة الإنجليزية ظهور لفظ "تكاليف التسيير" عام 1679، ولكنه استخدم مرة أخرى في القرن العشرين كجزء رئيسي من وظيفة الشركات والمنظمات. لم يكن مصطلح "الحوكمة" يستعمل كثيرا على نطاق كبير في الشؤون التنموية حتى نهاية سنوات الثمانينيات، حيث اضحى عنصرا أساسيا لخطابات السياسة ومناقشات تحليلات التنمية. وبالتالي أصبحت الحوكمة تلك الوسيلة الفعالة والضرورية من اجل إدارة وتسيير قضايا ومسائل الدول والوصول إلى الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.[1]

[1]- Kaufmann ;D ;Kraay,A ;**Gouvernance Indicators. Where are we and where sould we Go** ? World Bank Research Observer ,23 (1) ; p 13.

سابقا، كانت تعتبر المشروطية هي العنصر الأساسي لمنح قروض للدول النامية من طرف المؤسسات والمنظمات الدولية المانحة، على سبيل المثال البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وكانت المشروطية تحتوي على العديد من الشروط والقيود المفروضة على تلك الدول، وهذا ما تطلب منها القيام بمختلف التغييرات في هياكلها وبنيتها الاقتصادية والسياسية لتصبح بعد ذلك ذات رأسمالية وديمقراطية أكثر فأكثر. ولقد بات مصطلح الحوكمة معادلا للفظ المشروطية آنذاك. لكن مع مرور الزمن، أصبح للحوكمة دور وأهمية كبيرة في جعل جودة الحكم أحسن وأكثر مساهمة في تحقيق التنمية المستدامة والحد من الفقر، وهذا عن طريق تنشيط القيم الخاصة بالشفافية والمساعدة، ودمج المجتمع المدني في تخطيط السياسات التنموية والقيام بها، ووقف الفساد والرشوة، والمحافظة على المال العام. ومنذ أن ظهر لفظ "الحوكمة" لم تتوقف المحاولات لتحسين التعريف والتحديد الأكثر شمولًا وتحديدًا، والربط بين الجوانب السياسية للمفاهيم المحددة في منظومة القيم الديمقراطية، وتشجيع اللامركزية الإدارية. وتعظيم دور المنظمات غير الحكومية[1]؛ ويتضح من خلال التطور التاريخي لنشأة الحكم الرشيد، أن بروز هذا المفهوم يرجع إلى عدة اعتبارات، وتتجلى أهميته في تحسين جودة الحكم وتحقيق التنمية المستدامة. ويتسم ذلك في تنشيط مبادئ الشفافية والمشاركة الفعالة للمجتمع المدني في وضع السياسات التنموية وتنفيذها، والحفاظ على المال العام، والحد من الفساد والرشوة، وتشجيع اللامركزية الإدارية وتعظيم دور المنظمات غير الحكومية.[2]

يتم الاعتماد على الحوكمة في مختلف المجالات والشؤون كالتنمية المستدامة والحد من الفقر وتعزيز الديمقراطية وحقوق المرأة وحقوق الطفل. وقد تحول مصطلح الحوكمة الى حكم المجتمعات وتمت إضافة صفة جديدة له فتحول من الحوكمة إلى الحوكمة الرشيدة وتمت ترجمته للغة العربية بكثير من المصطلحات مثل الحكم الراشد، والحكم الصالح، والحاكمية، والحكمانية، والحوكمة الرشيدة.

وفي بداية التسعينيات، ظهر مفهوم "الحكم الرائد" كمصطلح علمي، وتم التركيز على الأبعاد الديمقراطية للمفهوم من حيث تعزيز المشاركة وتفعيل المجتمع المدني وتحسين جودة وفعالية إدارة شؤون الدولة والمجتمع[3]. ومع تطور المفهوم، أصبحت الحوكمة أداة فعالة لتحقيق التنمية المستدامة، والحد من الفقر، من خلال تفعيل قيم الشفافية، وإشراك المجتمع المدني في وضع السياسات التنموية وتنفيذها، والابتعاد عن كل أشكال الرشوة والفساد، وإهدار المال العام.

**ثانيا: مفهوم الحوكمة**

ينبغي الإشارة الى الخلط الشائع بين مفهومي الحكومة (gouvernement) والحوكمة (gouvernance)، حيث يتم استخدام مصطلح الحوكمة في بعض الأحيان كمرادف للحكومة، مما يؤدي إلى انعكاسات سلبية أو مغلوطة على معنى الاثنين على المستويين الحكومي والمجتمعي.

---

[1]–شراطي نسيمة،" **تطبيق الحوكمة الرشيدة كمدخل للتنمية الاقتصادية –دراسة حالة الجزائر**"–أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة يحيى فارس، المدية 2017/2016 ص11/10.

[2] - Kaufmann ;D ;Kraay,A ; OP.CIT ;p14.

[3]– مصطفى كامل السيد، **الحكم الرشيد والتنمية في مصر**، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، 2006،ص30.

كما أن هناك أكثر من معنى لمصطلح الحوكمة نتيجة لتفسيرات وفهم مختلفة للمفكرين والكتاب وحتى المؤسسات الدولية[1]. فمثلا البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) أشار إلى أن الهدف من مضامين الحوكمة هو الوصول إلى تنمية اقتصادية أما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي VNDA فإنه يهدف من دعوته إلى استخدام مضامين الحوكمة وصولا إلى التنمية البشرية المستدامة.

بدأت فكرة الحوكمة تتبلور عندما أصبحت المؤسسات الحكومية أكثر بعدًا عن المواطنين وأصبحت أكثر قربًا وارتباطًا بالعمليات الإدارية. ويعود سبب بعد الحكومة عن المواطنين إلى كبر حجم المجتمعات، مما دعا إلى وجود ممثلين للمواطنين لتمثيلهم وتوجيهاتهم في صياغة السياسات التي تهمهم. ومع ذلك، فإن عملية التمثيل لن ترتقي إلى مستوى التمثيل الفعلي للمواطن نفسه، وهنا يأتي دور الحوكمة في توفير الآليات لتفعيل القطاع الحكومي مع المؤسسات المدنية والقطاع الخاص، وكيفية ارتباط هذه الأطراف بالمواطنين واتخاذ القرارات في عالم يزداد تعقيدًا يوماً بعد يوم.[2]

**1-تعريف الحوكمة:**

اعتمدت العديد من المنظمات استخدام مفهوم الحوكمة على نطاق واسع كآلية لتحقيق التنمية، بالتركيز على التنمية الاجتماعية. ومن خلال هذا التوجه، قدم البنك الدولي تعريفًا للحوكمة يصفها بأنها "الحالة التي يتم من خلالها إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع بهدف التنمية". أما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فقد عرف خبراؤها الدوليون الحوكمة بأنها تعني "ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون المجتمع على كافة مستوياته". ومن هذا المنطلق، فإن الحوكمة تتكون من الآليات والعمليات والمؤسسات التي تمكّن المواطنين من تشكيل مصالحهم وممارسة حقوقهم القانونية وأداء واجباتهم ومناقشة خلافاتهم. وعرفت الحوكمة في تطورا آخر بأنها "التقاليد والمؤسسات والعمليات التي تحدد كيفية ممارسة السلطة، وكيفية استماع صوت المواطنين، وكيفية اتخاذ القرارات في قضايا ذات اهتمام عام". ومن منظور التنمية الإنسانية، تعني الحوكمة "الحكم الذي يعزز ويحافظ على رفاه الإنسان، ويقوم على زيادة خياراته وحرياته في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وخاصة بالنسبة للأفراد الفقراء والمهمشين".[3]

**2-تعريف الحوكمة الرشيدة:**

تتفاوت المصطلحات التي تستخدم لوصف الحوكمة الرشيدة بين المفكرين والكتاب، وتختلف تعريفاتها باختلاف جوانب المفهوم. وعلى الرغم من ذلك، فإن اغلب هذه المصطلحات تشير إلى نفس المفهوم العام، مع وجود اختلاف في التفاصيل. وفي التقرير العربي للتنمية الإنسانية عام 2002، يتم تعريف الحوكمة الرشيدة

---

[1]-إسلام بدوي محمود الداعور، **مدى تطبيق معايير الحوكمة الجيدة في بلديات الضفة الغربية**، رسالة ماجستير تخصص إدارة أعمال، كلية الدراسات العليا، جامعة الخليل، فلسطين، 2008، ص12.

[2]- مصطفى كامل السيد، مرجع سبق ذكره، ص31.

[3]-إسلام بدوي محمود الداعور ، مرجع سبق ذكره، ص13.

بأنها "الحكم الذي يعزز ويحافظ على رفاهية الإنسان، ويسعى إلى توسيع قدراته وخياراته وفرصه وحرياته في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويسعى لتمثيل جميع فئات الشعب تمثيلا كاملا. [1]

وفي السياق نفسه، يتم تعريف الحكم الصالح على أنه العملية التي تتحكم فيها المؤسسات العامة والخاصة لحماية حقوق الإنسان، وتحقيق ذلك بطريقة خالية من الفساد وتحت سيادة القانون. كما يُعرف بأنه مجموعة من المؤسسات والأعراف التي تمكّن المسؤولين عن الحكم من تحمّل مسؤولياتهم بطريقة قادرة على اختيار الحكومات ومراقبتها وتغييرها، وتصميم وتنفيذ سياسات ناجحة، واحترام المواطنين والمؤسسات التي تحكم العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بينهم. ويتم تحقيق الهدف الرئيسي والنهائي لتطبيق الحوكمة الرشيدة، بغض النظر عن التعريفات المختلفة، وهو تحقيق رفاهية واستقرار وأمن الأفراد والموطنين، عبر سياسات إدارية ملتزمة بتطوير أفراد المجتمع برضاهم ومشاركتهم في العملية السياسية، مما يساعد على تحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم. وتسعى الحكومات المنتخبة والمؤسسات العامة والخاصة وهيئات المجتمع المدني جميعها لتحقيق هذا الهدف، باعتبارها ممارسة للسلطة وحقوقها وفقاً لمبدأ المحاسبة، وتهدف إلى التنمية المستدامة والطويلة الأمد، وذلك بما يتيح لأجيال متعاقبة الاستفادة منها.[2]

## المطلب الثاني: عوامل ظهور الحوكمة الرشيدة:

توجد عدة عوامل وراء ظهور فكرة الحوكمة الرشيدة، وتعكس هذه الفكرة تطورات وتغيرات حديثة في دور الحكومة، بالإضافة إلى التقدم الأكاديمي والمنهجي. تم طرح المفهوم في سياقات مختلفة، منها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وتأثر بالمعطيات الداخلية والدولية. من أبرز هذه العوامل:

**أولا: العوامل السياسية**

يمكن حصر هذه العوامل فيما يلي[3]:

1. **الاستبداد السياسي:** عجزت بعض الأنظمة عن تحقيق الأهداف التي وعدت بها شعوبها وضعف تمثيل القوى الفاعلة في المجتمع، مما أدى إلى زيادة تسلطها، وتحويل زعمائها إلى طغاة يمارسون القمع والاضطهاد بكل انواعه ضد شعوبهم. يتزامن هذا التسلط مع تبعية تلك الدول للقوى الخارجية التي تتدخل لحماية الأنظمة الموالية لها، مما يؤدي إلى تأزم الأوضاع وفشل السياسات والوصول إلى حالة الانسداد السياسي. لذلك، ظهرت النهضة الإصلاحية التي تدعو إلى ضرورة إجراء تغييرات جذرية في الهيكل المؤسسي للدولة، وذلك لإنعاش الشرعية وتحسين الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية؛

2. **موجة التحرر التي عرفها العالم:** بعد حصول دول العالم المستعمرة على استقلالها، قامت هذه الدول بتأسيس مؤسسات الدولة بنفس النمط والتركيبة الاستعمارية، مما جعلها تحمل الطابع البرجوازي الاستعماري. ومن ناحية آلية إدارتها للحكم وعلاقاتها بالمواطنين، فإنها كانت في مجملها علاقة انفصالية وعمودية تهدف إلى

---

[1]–عمر ياسين خضيرات، عماد مصطفى الشتوح، **أثر مؤشرات الحاكمية الرشيدة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية**، مجلة المنار للبحوث والدراسات المجلد 21 العدد 3، 2015م ص 279.

[2]–نفس المرجع، ص280.

[3]–شراطي نسيمة، مرجع سبق ذكره ص12.

احتواء المجتمع وضبط حركته. ومع تغير الأوضاع المحيطة بها سواءً كانت سياسية أو اقتصادية، أصبحت هذه المؤسسات عائقاً أمام أي محاولة للتغيير والإصلاح. ونتيجة لذلك، فقد نشأت العديد من الأزمات مثل أزمة الهوية والأقليات، وذلك بسبب غياب تمثيل حقيقي للشعب وعدم وجود تنظيمات مجتمعية مستقلة مثل منظمات المجتمع المدني. كما أدى هذا الوضع إلى خلق شرعية مبنية على القوة العسكرية أو العنف، وليس على الشرعية الديمقراطية والشعبية؛

3. **زيادة البيروقراطية:** تراجعت الإدارة الحكومية بسبب استمرارية الإدارة التقليدية في التمسك بمبادئ البيروقراطية التي أصبحت متقادمة، وعدم تكيف هذه الأجهزة الحكومية مع المتطلبات المتغيرة والمتسارعة للمجتمعات، وعدم استخدام التقنيات الحديثة وتكنولوجيات الإعلام والاتصال. وتحديداً، استمرار ظاهرة الدولة الأمنية التي تعتمد على الأساليب القمعية وضيق مجال الحريات السياسية؛

4. **الدولة الأمنية واستمرارها:** تعتمد على الأساليب القمعية وتضييق مجال الحريات السياسية والإعلامية، وتسعى لاحتواء وضم المؤسسات المستقلة للمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية؛

5. **فشل التحول الديموقراطي في البلدان النامية:** يعرِّف عالم السياسة الأمريكي صامويل هانتينغتون التحول الديمقراطي على أنه مجموعة من التغيرات التي تشكل مراحلًا انتقالية مختلفة، تهدف إلى التحول من الأنظمة الشمولية السلطوية إلى أشكال من التعددية. ومع ذلك، تعثرت معظم عمليات التحول الديمقراطي في الدول النامية، وذلك بسبب اعتماد مفاهيم التسلط القائمة على العصبية والقبلية في إدارة الشأن العام وخدمة المجتمع والدولة؛

6. **مصادر جديدة للحكم:** تتمتع المنظمات الإقليمية والدولية بأهمية كبيرة، خاصة في تطوير الحوار حول الحكم، وقد أعلنت بقوة عن التزامها بتوسيع نطاق المساءلة في إدارة المال العام؛

7. **عجز الدولة:** يتجلى ذلك في فشل الدولة في تلبية احتياجات مواطنيها وعدم تحقيقها لوعودها، وخاصة في قارة إفريقيا والعديد من البلدان النامية الأخرى، حيث تكون الدولة عاجزة عن أن تكون المحرك الرئيسي للتنمية. وفي الوقت نفسه، فإنها تفشل في تحقيق الأمن والسلم، وفي الحفاظ على النظام العام وحماية الممتلكات العامة. وهذا يؤدي إلى ظهور عامل عدم الثقة في المؤسسات الوطنية؛

8. **اختلال في الاستقرار السياسي:** إن العامل الأساسي الذي أثر على استقرار الدول هو عدم فسح الأنظمة الحاكمة المجال لمجتمعاتها المدنية من أجل المشاركة في الحكم، واختيار من يمثلهم في المجالس الشعبية، وكذلك انتهاكات حقوق الإنسان، وعرقلة تطوير منظومة القيم الديمقراطية.

**ثانيا: العوامل اقتصادية:**

تتمثل أهم العوامل الاقتصادية التي ساعدت في ظهور وانتشار مفهوم الحوكمة فيما يلي[1]:

**1. تغير دور للدولة:** يتجلى التغيير الحاصل في دور الدولة في تحولها من كونها الفاعلً الرئيسي في ادارة السياسات العامة ووضع الخطط الاقتصادية ومتابعة تنفيذها، باعتبارها المالك الحصري للمشروعات، بالإضافة

[1]–حازم الببلاوي، **الإصلاح السياسي وإدارة الحكم، ندوة المؤسسات والنمو الاقتصادي في الدوا العربية**، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، 2006، ص231.

إلى توزيع الدخل وتقديم الخدمات، إلى مجرد شريك متعدد الأطراف في إدارة شؤون الدول والمجتمع، بمساعدة كل من القطاع الخاص والمجتمع المدني كشركاء. بحيث يسعون إلى فرض المزيد من الرقابة والشفافية والمساءلة، ويساهمون ويشاركون في وضع السياسات الإنمائية للدولة؛

2. **عجز المساعدات والمنح المقدمة للبلدان النامية في تحقيق الأهداف:** يرجع ذلك إلى القدرات الإدارية الضعيفة لحكومات البلدان الفقيرة في إدارة المساعدات ومشاريع التنمية، وانتشار الفساد بشكل واسع. وهذا جعل الجهات المانحة ترى أن الحكم الرشيد هو الأساس لنجاح هذه المساعدات في العالم النامي. ومنذ ذلك الحين، ارتبطت التنمية وتقديم المساعدات بالحوكمة الرشيدة في الدول النامية؛

3. **فشل خطط الإصلاح المقدمة من طرف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للبلدان النامية (برامج التكييف الهيكلي):** تتضمن برامج التكييف الهيكلي إعادة هيكلة دور الدولة التوزيعي لصالح آليات السوق، وهذا أدى إلى تقلص قدرة الدولة على الفعل من جهة، وتأثير سلبي على الجانب الاجتماعي في سياسات الدول النامية من جهة أخرى، وبالتالي فإنها تعثرت في تحقيق الأهداف الاقتصادية المفروضة عليها خارجيًا، مما يؤدي إلى تآكل شرعيتها داخليًا.

4. **الفساد المالي والإداري:** أصبحت مشكلة الفساد تتصدر القائمة في الدول النامية والمتقدمة على حدٍ سواء[1]، ويعود الانتشار الواسع لهذه الظاهرة إلى عدم وجود آليات فعالة للمحاسبة والمساءلة والشفافية في إدارة شؤون الدولة والمجتمع، أو أجهزة الرقابة الرسمية. كما يرجع استفحال الفساد إلى عدم وجود منظومة قيم أخلاقية وعدم فعالية تلك الآليات سواء من قبل المجالس المنتخبة أو مؤسسات المجتمع المدني؛

5. **ضعف البيئة المؤسسية التي تتم فيها عمليات التنمية:** زادت فكرة الحكم الرشيد من تبلورها وتطورها، ومن بين الظواهر الرئيسية التي ساعدت على ذلك هو ارتفاع عجز الموازنة في الدول المتقدمة والنامية على حدٍ سواء، مما أدى إلى عدم استقرارها الاقتصادي وزيادة معدلات التضخم والمديونية، وانعكس ذلك على القدرة الشرائية وزيادة حدة الفقر.

6. **العولمة وتحولاتها المستمرة:** توسع مجال انتشار مفهوم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وزاد دور المؤسسات غير الحكومية، وتسارع انتشار المعلومات على المستوى العالمي[2]. وهذا ساعد المنظمات على تيسير التواصل والتفاعل على المستوى العالمي.

أدركت بعض المؤسسات التنموية الدولية وعدد كبير من الأكاديميين البارزين ومسؤولين في القطاع العام ومنظمات المجتمع المدني العالمي أن إدارة الاقتصاد العالمي خلال العقود القليلة الماضية لم تكن مرضية، وأن القواعد والسياسات والإجراءات التي تحكم هذه العملية لم تعد تتناسب مع التغيرات التي أحدثتها

---

[1]–إسماعيل الشطي، **الديمقراطية كآلية لمكافحة الفساد والتمكين للحكم الصالح**، مجلة المستقبل العربي، العدد 301، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان،2004، ص67.

[2]–إبراهيم فريد عاكوم، **إدارة الحكم والعولمة وجهة نظر اقتصادية**، دراسات استراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 17/10، 2006، ص11.

ظاهرة العولمة على الساحة الدولية، بالإضافة إلى تأثيراتها السلبية على الاستقرار السياسي والاجتماعي. ولذلك، كان من الواجب البحث عن استراتيجية جديدة تحقّق التنمية؛[1]

7. **الانتقال الإيديولوجي نحو الاقتصاد السوقي:** الانتقال الإيديولوجي نحو الليبرالية الاقتصادية وتبني ثقافة السوق والتنافسية يشكل تحديًا للدولة، حيث يتطلب هذا التحول إعادة تعريف دور الدولة في المجتمع، والنظر إليها بأنها المؤسسة الوحيدة المكلفة بتنظيم القطاع الخاص والعام، والنظر إلى القطاع الخاص كشريك وليس كخصم؛

8. **عدم قدرة آليات السوق على تحقيق التنمية:** أكد رواد التيار المؤسساتي أن السوق ليس جهازًا تلقائيًا يتحرك في الفراغ، بل يتطلب توفر شروط معينة لتحقيق النجاح التلقائي، وأهم هذه الشروط هي وجود دولة مستعدة دائمًا للتدخل، من خلال المؤسسات القانونية والسياسية التي تضمن تنفيذ التعهدات وحماية الأنشطة الاقتصادية، وتوفير السياج القانوني لهذه الأنشطة، مع ضمان تطبيق هذه القوانين.

**ثالثا: العوامل الاجتماعية**

يمكن ذكر أهم العوامل والأسباب الاجتماعية في النقاط التالية[2]:

1. **انخفاض مستوى التنمية البشرية:** خاصة في دول العالم الثالث، يعتبر ظهور مفهوم الحوكمة الرشيدة من بين أهم الآليات التي تساعد هذه الدول على مواكبة التطورات الدولية، وتحسين الأداء والفعالية في القطاع العام. فالحوكمة الرشيدة تمثل مخططًا سياسيًا واجتماعيًا وتنمويًا تنبع من سلوك الفاعلين في الدولة، ولا تقتصر على رقابة الدولة على باقي أجزاء المجتمع؛

2. **تجاهل القضايا التنموية الأساسية:** إذا تم إهمال القضايا الاجتماعية، فإن ذلك يمكن أن يؤدي إلى نتائج سلبية بعيدة المدى على المجتمعات. فعلى سبيل المثال، إذا لم يتم التركيز على توفير التغذية الكافية والملائمة للجميع، فإن ذلك يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع معدلات السمنة والأمراض المرتبطة بها، مما يضر بصحة الأفراد ويزيد من تكاليف الرعاية الصحية. كما أن إهمال قطاعي الصحة والتربية يمكن أن يؤدي إلى تردي الخدمات الصحية والتعليمية، مما يؤثر على تطور المجتمع وقدرته على تحقيق التقدم والتنمية. وإذا لم يتم التركيز على توفير فرص العمل ومكافحة البطالة، فإن ذلك يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفقر وانخفاض مستوى المعيشة، مما يزيد من التوتر الاجتماعي والاضطرابات ويؤثر على استقرار المجتمع. لذلك، يجب على الحكومات والمجتمعات المعنية العمل على معالجة هذه القضايا الاجتماعية بجدية وتخصيص الموارد اللازمة لتحقيق التقدم والازدهار المستدام. ويمكن ذلك من خلال تطوير السياسات والبرامج التي تهدف إلى توفير التغذية الكافية والخدمات الصحية والتعليمية الجيدة، وتعزيز فرص العمل وتطوير الاقتصاد المحلي. كما يجب تشجيع الاستثمار في البنية التحتية وتطوير الصناعات المحلية لتحسين فرص العمل وتعزيز النمو الاقتصادي. علاوة على ذلك، يجب أن تكون هناك جهود مستمرة لمكافحة الفساد وتعزيز الحوكمة الرشيدة، حيث إن الفساد يؤثر على قدرة الحكومات والمؤسسات على تحسين الخدمات الاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة. بشكل عام،

---

[1]–نفس المرجع، ص11.

[2]- Sebastian Berger, **Myrdal's Institutional Theory of the State: From Welfare to Predation and Back?,** Journal of Economic Issues, Volume 43, Number 2, June 2009, 353-359.

يجب أن يتم التركيز على تحقيق التنمية المستدامة وتوفير الفرص المتساوية والعدالة للجميع، وذلك يتطلب جهوداً مشتركة من الحكومات والمؤسسات الخاصة والمجتمع المدني والأفراد. ويمكن تحقيق ذلك من خلال التعاون والتنسيق والعمل المشترك لتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تشمل الحد من الفقر والجوع وتحسين الصحة والتعليم وتوفير فرص العمل والمياه النظيفة والطاقة المستدامة والاستدامة البيئية؛

**3. الانفجار الديموغرافي:** تزايد عدد السكان بشكل كبير يفرض زيادة في الحاجات والمتطلبات المختلفة، ويتطلب اعتماد أساليب جديدة في التخطيط الاقتصادي والاجتماعي. هذا الواقع استوجب تطوير نظم الإدارة المحلية في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء للتعامل مع هذه التحديات.

## المطلب الثالث: أطراف الحوكمة

تتمثل أطراف الحوكمة في الغالب من[1]:

**1-الدولة:**

تتكون مؤسسات الحكم في إقليم معين من السلطة التشريعية، القضائية والتنفيذية التي تهتم بالتنظيم والإدارة الاجتماعية والسياسية، وتعمل جميعها لخدمة المصلحة العامة. تختلف وظائف هذه المؤسسات ودرجة تداخلها حسب نظام الحكم المعمول به في الدولة. ومن المهم أن توفّر الدولة الإطار التشريعي الملائم الذي يسمح بالمشاركة في صياغة القوانين التي تؤسس للمنظمات غير الحكومية، وتمنح الهيئات الحكومية المحلية الصلاحيات الإدارية والمالية الكافية للقيام بوظائفها. كما يجب خلق أطر حوارية بين جميع المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، مثل المجلس النيابي أو المجلس الاقتصادي الاجتماعي، لمناقشة السياسات العامة. ومن الضروري احترام الحريات العامة وحقوق الإنسان وسن التشريعات التي تضمن حرية الإعلام وتطبيق مبدأ حكم القانون، وإصدار تشريعات وقوانين تشجع المشاركة السياسية قبل الشروع في هذه الخطوات؛

**2-المجتمع المدني:**

اضحى مفهوم المجتمع المدني أساسياً في الدول الحديثة، حيث استبدل مفهوم المجتمع الفاضل في الفلسفة السياسية. لم يعد الحديث عن علاقات مباشرة بين المواطن والدولة، بل عن علاقات غير مباشرة تتوسطها مؤسسات المجتمع المدني، مثل الأحزاب والجمعيات والنقابات.

ويعرف الدكتور سعد الدين إبراهيم المجتمع المدني بأنه "مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة غير الحكومية وغير الإرثية، التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، وللتعبير عن مصالح جماعية ملتزمة بقيم الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السليمة للتنوع والاختلاف". ويقوم مفهوم المجتمع المدني على جملة من العناصر الأساسية، والتي تتضمن:

- فكرة التطوعية (أي أن أساسها المشاركة الطوعية)؛
- فكرة المؤسسية (معناها أن يكون لها هيكل رسمي تسعى للبقاء)؛
- فكرة الاستقلالية بحيث يكون فيها التسيير ذاتيا؛

[1]-إبراهيم عدلي **أثر الحوكمة الجيدة على النمو الاقتصادي في الجزائر** رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر 3، 2019، ص16.

- الارتباط بمجموعة من المفاهيم (حقوق الإنسان، المواطنة، المشاركة السياسية.....)؛
- هدفها ليس ربحي؛
- ليست لها علاقة هيكلية مع الحكومة، وإن كان بإمكانها الحصول على مساعدات مالية من طرفها؛
- لا تباشر نشاطا سياسيا رغم ما قد يكون لها من مواقف بشأن القضايا السياسية وخاصة في التأثير على السياسات العامة.

يعتبر المجتمع المدني إطاراً عاماً يربط بين الأفراد والدولة، ويشكل قنوات اتصال تمكن الأفراد من المشاركة بشكل فردي أو جماعي في مختلف الأنشطة، وتنظيمهم في جماعات قوية قادرة على التأثير في السياسات العامة وتسيير الموارد بشفافية لتحقيق التنمية على جميع الأصعدة. كما أن المجتمع المدني يؤمن بحرية الأفراد والجماعات، من حيث الحق في التعبير عن التطلعات الفكرية والمشاركة في تنمية المجتمع، وكذلك الحق في الدخول إلى الموارد العامة والحصول عليها. وبفضل هذا الإطار المنظم، يمكن للمجتمع المدني تحقيق إدارة حكومية أكثر ترشيداً، وذلك بتعبئة الجهود الفردية والجماعية، واستخدامها وفق الآليات المتاحة لتحقيق الأهداف المشتركة، ومن بعض هذه الآليات نذكر:[1]

- التأثير على السياسات العامة عن طريق تكثيف جهود جماعات من المواطنين وحملها على المشاركة في الشأن العام؛
- مساعدة الحكومة بواسطة العمل المباشر والتمويل والخبرة على أداء أفضل للخدمات العامة وتحقيق رضا المواطنين؛
- زيادة مستوى المساءلة والشفافية عن طريق نشر المعلومات والسماح بتداولها على أوسع نطاق؛
- العمل على تحقيق العدالة والمساواة أمام القانون وحماية المواطنين من تعسف السلطة.

وحتى تكون مؤسسات المجتمع المدني فعالة وكفاءة ينبغي توفر الشروط التالية:[2]

- يجب أن تنبثق من رحم المجتمع، بمعنى أن الظروف والاقتناعات والأوضاع السائدة هي التي أخرجتها إلى حيز الوجود؛
- يجب أ تستطيع استيعاب اهتمامات المجتمع الإنسانية والاقتصادية والسياسية وأن تدرك أن التنمية عملية مجتمعية وتشاركية؛
- يجب أن تضع خططا وسياسات تأخذ بعين الاعتبار الاشتراك في صياغة القرار على جميع المستويات؛
- يجب أن تمس جميع الشرائح وعملت بشفافية وبتناسق مع الحكومة.
- يجب تعزيز التوجه نحو الخوصصة؛
- يجب المشاركة الفعالة في مكافحة الفساد؛
- يجب تحسين الخدمة العامة للإدارات بصفتهم ممثلين للزبائن (المواطنين)؛

[1]– إبراهيم عدلي، مرجع سبق ذكره، ص17.

[2]–نفس المرجع، ص17.

ومما سبق، نجد أن منظمات المجتمع المدني تلعب أدوارا أساسية في ترشيد الحكم على جميع الأصعدة السياسية، الاقتصادية والاجتماعية ولعل أهم دور تلعبه من الناحية الاقتصادية يتمثل المشاركة في التنمية الاقتصادية، وذلك عن طريق المشاركة في صياغة الأهداف الوسائل ومن ثم المراقبة.

**3-القطاع الخاص:**

يشير القطاع الخاص إلى الوحدات الاقتصادية التي تديرها الأفراد، وتتحكم فيها آليات السوق لتحقيق أعلى درجات الربحية. بدأت سياسة الخوصصة كبرنامج تنموي لبعض الحكومات في أوائل الثمانينات، حيث اتخذت رئيسة الوزراء البريطانية مارجريت تاتشر هذه السياسة كبرنامج عمل لتحقيق معدلات نمو أفضل. وجاءت هذه السياسة استجابة لاعتقاد بأن ملكية الدولة للمشروعات الكبرى وإدارتها يمكن أن تؤدي إلى البيروقراطية والفشل، بينما يمكن للقطاع الخاص الذي يتبنى " فلسفة المخاطرة والعائد" تحقيق نجاح أكبر. وبموجب هذه الفلسفة، كلما زادت درجة المخاطرة زاد العائد المتوقع، مما يحفز روح المبادرة والإبداع لدى رجال الأعمال ويدفعهم للتجديد والتحسين عن طريق تشديد المنافسة. وبهذا النحو، يتحول الاقتصاد الوطني إلى كتلة ديناميكية متحركة تندفع إلى التطور والنمو بفضل الدفع الذاتي. ويصبح القطاع الخاص الفاعل الأساسي في الحياة الاقتصادية للعديد من الدول. وعليه،[1] يجب على الدول المعاصرة تشجيع تنمية القطاع الخاص في إطار ما يسمى بالحكمانية الاقتصادية، وتعمل على جعل هذا القطاع مستداماً باستخدام الآليات المتاحة:

- خلق بيئة اقتصادية مستقرة
- إيجاد سوق تنافسية والحفاظ عليها
- التأكيد على حصول المعوزين على القروض

**الشكل(1): أطراف الحوكمة**

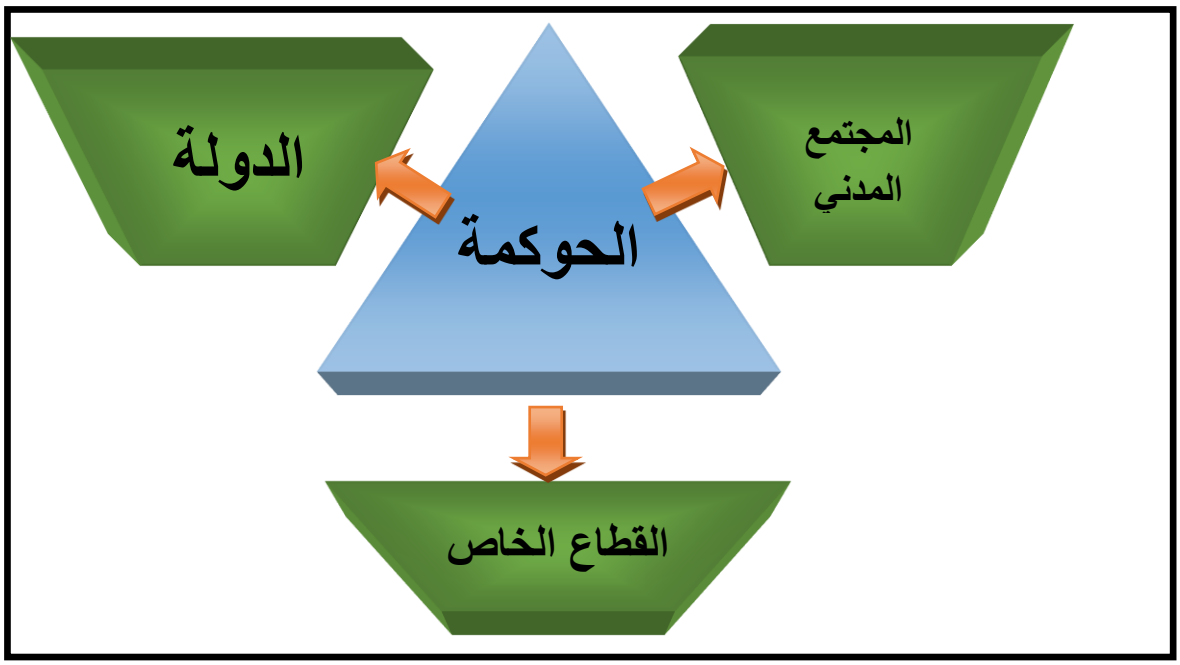


**المصدر**: من إعداد الطالبين بالاعتماد على المعلومات السابقة

[1]- إبراهيم عدلي، مرجع سبق ذكره، ص18.

## المطلب الرابع: خصائص وأهداف وأهمية الحوكمة

**خصائص الحوكمة:**

تتضمن الحوكمة عدة خصائص منها[1]:

- ✓ الانضباط: الالتزام بالسلوك الأخلاقي الصحيح والمناسب؛
- ✓ الاستقلالية: عدم تأثر العمل بضغوط وتأثيرات غير لازمة؛
- ✓ المساءلة: القدرة على تقدير وتقييم أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية؛
- ✓ المسؤولية: القدرة على تحمل المسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في الشركة؛
- ✓ العدالة: احترام حقوق مختلف المجموعات وأصحاب المصلحة في الشركة؛
- ✓ المسؤولية الاجتماعية: النظر إلى الشركة كمواطن صالح وتحمل المسؤولية تجاه المجتمع والبيئة؛
- ✓ الشفافية: تعطي صورة واضحة وحقيقية لمختلف ما يحدث في الشركات.

**الشكل(2): أهم خصائص الحوكمة**

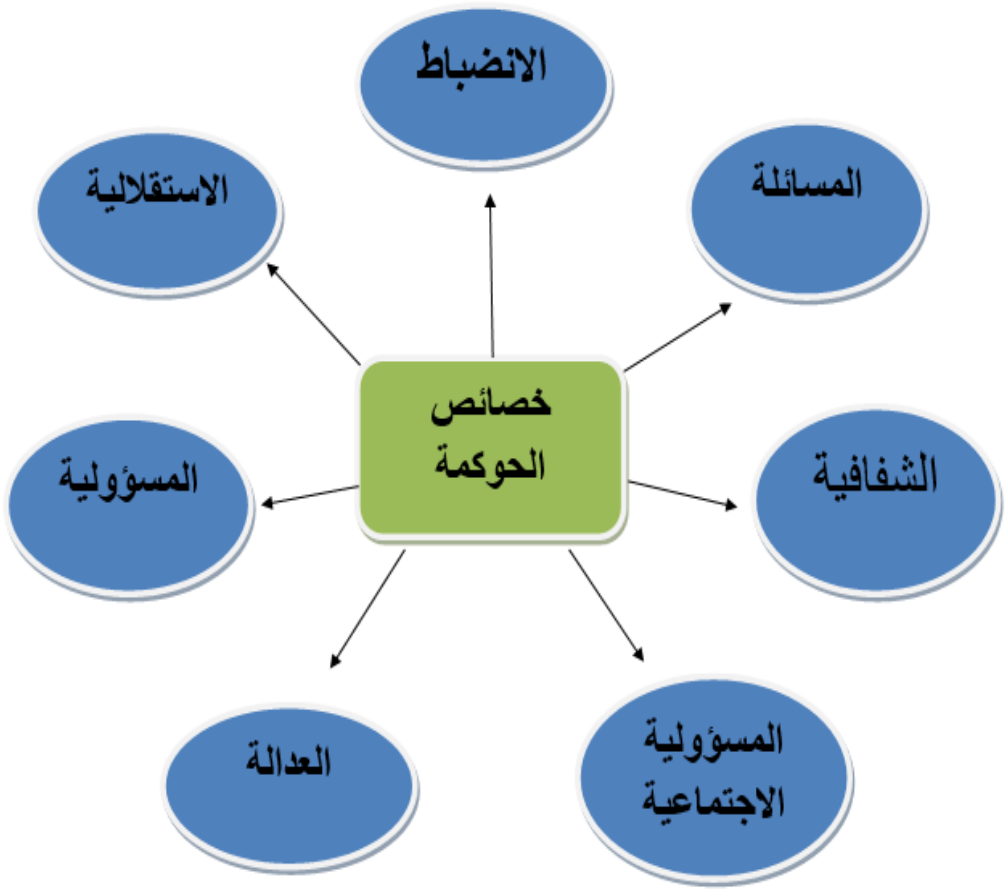


المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على المعلومات السابقة.

[1]–بوبصلة محمد **دور الحوكمة المؤسسية في جذب الاستثمارات الاجنبية حالة الجزائر**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة طاهر مولاي سعيدة، 2014، ص 8.

**أهمية الحوكمة:**

تتمثل أهمية الحوكمة في دورها الحيوي في تشجيع الاستثمار والتنمية المستدامة، ومحاربة الفساد وتعزيز التنافسية، وتعزيز الإنتاجية والابتكار، وتحسين الكفاءة وتقليل الأضرار، وتعزيز استقرار الأسواق المالية وتطويرها، وتحفيز إقامة علاقات شفافة بين أصحاب الأعمال والدولية.

وهناك عدة نقاط تبرز أهمية الحوكمة، من بينها:[1]

1. يعتبر الالتزام بتطبيق معايير الحوكمة من أهم العوامل التي يستند عليها المستثمرون في اتخاذ قرارات الاستثمار، وخاصة في عالم الاقتصاد العالمي الحالي الذي يتسم بالعولمة والمنافسة بين الشركات. لذلك، تحظى المنظمات التي تطبق معايير الحوكمة بميزة تنافسية في جذب رؤوس الأموال عن تلك التي لا تطبق معايير الحوكمة، بسبب الثقة التي يوليها المستثمرون لها؛

2. تعزز الحوكمة اقتصاد الدولة وتساعد على استقرار الأسواق المالية، وتزيد من مستوى الشفافية وتجذب الاستثمارات الداخلية والخارجية، وتساعد على تقليل حجم المخاطر التي يوجهها الاقتصاد الوطني؛

3. تعزز الحوكمة الابتكار والإنتاجية، وتحسن الكفاءة وتقلل من الأضرار، وتساعد على تطوير الأسواق المالية وتحسينها، وتشجع إقامة علاقات شفافة بين أصحاب الأعمال والدولية؛

4. تساعد الحوكمة على محاربة الفساد والفساد المالي، وتعزز التزام الشركات بمعايير النزاهة والشفافية والمساءلة، وتحد من الممارسات غير الأخلاقية والتعسفية؛

5. تحسن الحوكمة العلاقة بين الحكومة والشركات، وتحفز التعاون بينهما، وتعزز الثقة بين القطاعين العام والخاص، وتساعد على تحقيق التنمية المستدامة ورفاهية المجتمع؛

6. تعزز الحوكمة الشفافية والمساءلة، وتزيد من مستوى الثقة بين المستثمرين والمجتمع، وتحفز التعاون والتنمية المستدامة والرفاهية.

**أهداف الحوكمة:**

تم تبني مفهوم الحوكمة لأهداف عدة، وقد سادت كثير من الكتابات حول هذا المفهوم. ويمكن تلخيص هذه الأهداف فيما يلي[2]:

- إعادة تعريف دور الدولة في إدارة المصالح العامة، وتحسين فعالية هذا الدور؛
- تشجيع سياسات وبرامج جديدة للشراكة داخل الدولة، وتعزيزها ضمن سياق مجتمع قائم على الديمقراطية والمساءلة واحترام حقوق الإنسان، وذلك بدعم من المنظمات الدولية؛
- تعزيز قدرات المواطنين على المشاركة والمبادرة في عملية صنع القرار؛
- تمكين منظمات المجتمع المدني من المشاركة في نشاطات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، سواء على المستوى الكلي (القطاع الخاص، الجمعيات الأهلية، النقابات) أو على المستوى الجزئي؛

---

[1]–عقبة قصير وآخرون، "**دور الحوكمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية – دراسة قياسية لفترة 2017/2002**"، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، جامعة الشهيد حمة لخضر، 2019، ص16.

[2]–سليمة بن حسين، **الحوكمة**، دراسة في المفهوم مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الجزائر3، العدد10، جانفي 2015.

- تشجيع الحكومة والمؤسسات على الاستخدام الأمثل للموارد وتحقيق النمو المستدام وتعزيز التنمية؛
- تقليل التبذير وكلفة رأس المال على المؤسسات والحكومة؛
- تسهيل عملية الرقابة على المؤسسات والشركات، وتعزيز الشفافية والرقابة الداخلية.

## المبحث الثاني: مؤشرات الحوكمة ومعايير تقسيمها

طبقا لمعهد البنك الدولي، يتوفر أكثر من 130 مؤشراً لقياسات الحوكمة في عام 2005، ومن بين هذه المؤشرات يمكن الإشارة إلى المؤشرات العالمية للحوكمة، ومؤشر النزاهة العالمية، ومؤشرات منظمة بيت الحرية، ومؤشر مدركات الفساد، ومؤشر إبراهيم للحوكمة الإفريقية[1]، بالإضافة إلى غيرها. يُظهر هذا العدد الهائل من المؤشرات الحاجة والأهمية لوجود مقاييس للحوكمة الرشيدة. وبالرغم من تعدد المؤشرات المتاحة لقياس الحوكمة، فإنها تختلف في جودة المقياس وثقة النتائج وشموليتها. وبعض المؤشرات لها قبول واستخدام أكبر، ومصداقية أعلى من غيرها، مما يجعل المؤشرات العالمية للحوكمة هي الأكثر شمولية ومصداقية ودقة في قياس جودة الحكم، وبالتالي سيتم التركيز عليها في دراستنا دون النظر إلى المؤشرات الأخرى.

### المطلب الأول: عموميات حول مؤشرات الحوكمة العالمية

تم تطوير مؤشرات الحوكمة العالمية كجزء من جهود البنك الدولي لقياس جودة الحكم في جميع أنحاء العالم، وليس كبديل للمقاييس الأخرى. تجمع هذه المؤشرات بين 32 مصدرا للبيانات و441 متغيرا لبناء مؤشرات شاملة لقياس جودة الحكم في 213 دولة. تتألف هذه المؤشرات من ستة مؤشرات للحوكمة الرشيدة، والتي تقيس مواضيع مختلفة في الحوكمة، بما في ذلك الجوانب السياسية والاقتصادية والمؤسساتية. ويتم إصدار هذه المؤشرات سنوياً اعتباراً من عام 2002، في حين يتم إصدار المؤشرات الأخرى كل سنتين اعتباراً من أول إصدار في عام 1996 يُتبع في تحليل مستوى الحوكمة في بلد ما ثلاث معايير رئيسية، بحيث يتم قياس كل معيار فيها باستخدام مؤشرين، فقد حرصت العديد من المؤسسات على جمع عناصر البيانات الخاصة بهذه المؤشرات من مصادر مختلفة، ويتم تقدير واختبار الأهمية الإحصائية والمعنوية للمتغيرات المؤثرة في إدارة الحوكمة مع مرور الوقت.[2] تُستخدم تقديرات جودة الحوكمة لقياس جودة الحوكمة عبر سلّم يتراوح من (2.5−) إلى (2.5)، ويتزايد امتياز جودة الحوكمة مع ارتفاع القيم الموجبة لها، حيث يعد المرجع العالمي هو القيمة الصفرية فيها. ومن المهم الإشارة إلى أن هذه التقديرات هي فقط تقديرات تقريبية، مما يزيد من احتمالية وجود نسبة من الخطأ في التقييم. يمكن ترتيب الدول في مؤشرات الحوكمة من الامثل الى الأسوء بحسب ترتيب لون المؤشر (في الخانات)، حيث يُعتبر المؤشر ذو اللون الأخضر الداكن الترتيب الأمثل في مجال الحوكمة، يليه المؤشر ذو اللون الأخضر الفاتح الاقل مثالية من الاول، ثم يتبعه المؤشر ذوا للون الأصفر، وبعده اللون البرتقالي، ثم اللون الأحمر الفاتح، في حين يُعد المؤشر ذو اللون الأحمر الترتيب الاخير والأسوأ.

[1]– شراطي نسيمة، مرجع سبق ذكره، ص37.

[2]– نفس المرجع، ص38.

## المطلب الثاني: معيار البعد السياسي

يمكن قياس المعيار الأول المتعلق بالبعد السياسي عن طريق مؤشرين إثنين هما: [1]

**أولا: مؤشر المشاركة والمساءلة**

يعد مؤشرًا ذاتيًا عن إدارة الحكم، وهو مؤشر شامل حيث تم جمع عناصره من مصادر متنوعة، بما في ذلك الانتخابات الحرة والنزيهة، وحرية الصحافة والحريات المدنية والحقوق السياسية، ودور العسكر في السياسة، والتغيير الحكومي، وشفافية القوانين والسياسات. وتتراوح تقديرات هذا المؤشر ما بين (2.5−) و(2.5)، والقيم العالية تشير إلى أفضلية الوضع؛

**ثانيا: مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف**

هو مؤشر ذاتي في إدارة الحوكمة، يقيس الاحتمالات المتعلقة بظهور حالة من عدم الاستقرار او حدوث خلل في النظام السياسي، ويتم تجميع عناصره من مصادر مختلفة في البلد. يتضمن هذا المؤشر معايير مثل حدوث الاضطرابات السياسية والأحداث العنيفة والصراعات المسلحة التي يغيب فيها الاستقرار، ويعتبر الحصول على تقديرات أقل لهذا المؤشر أفضل، حيث يعكس ذلك مستوى أعلى من الاستقرار السياسي في البلد. وتتراوح أيضا تقديرات هذا المؤشر ما بين (2.5−) و(2.5).

## المطلب الثالث: معيار البعد الاقتصادي

يتم قياس البعد الاقتصادي لقدرة الحكومة على إدارة مواردها وتنفيذ سياسات فعالة من خلال مؤشرين:[2]

**أولا: مؤشر فعالية الحكومة**

يقيس هذا المؤشر مدى جودة الخدمات العامة، وجودة الخدمة المدنية التي تقدمها الحكومة ودرجة استقلالها عن الاختلالات السياسية، وجودة دراسة السياسات وتنفيذها، ومصداقية التزام الحكومة بهذه السياسات والدراسات، والحث على تنفيذها، ويقوم هذا المؤشر بقياس نوعية الجهاز التنفيذي على أربعة مصادر مختلفة المتمثلة في بيروقراطية المؤسسات، تكاليف المعاملات، درجة استقرار الحكومة ونوعية الرعاية الصحية العامة.

**ثانيا: مؤشر جودة التشريعات**

يتمثل مؤشر جودة التشريعات في امكانية الحكومة على وضع وتنفيذ السياسات واللوائح الداعمة لتنمية القطاع الخاص والتي تعزز التنمية الاقتصادية في البلد. ويعتمد هذا المؤشر على القدرة والاستطاعة الحكومية على تشجيع وتطوير القطاع الخاص وتحسين بيئة الاستثمارات المستقبلية الناشئة، حيث تعد القوانين والتشريعات التي تنظم هذا الجانب اساس ضمان نجاح الاستثمارات الخاصة ودعم النمو الاقتصادي. ومن بين العوامل التي يمكن أن تعرقل مشاركة القطاع الخاص في التنمية هي تعقيد الإجراءات المتعلقة بالحصول على التراخيص والموافقات الحكومية في هذه الاستثمارات التنموية، مما يقيد فرص تطور هذه الاخيرة ويبطئ وتيرة

---

[1]−عبد القادر علي، **مؤشرات قياس المؤسسات**، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد60، الكويت، 2007، ص07.

[2]− بله باسي زكرياء، **الحوكمة وعلاقتها بالاستثمارات الأجنبية المباشرة −دراسة حالة الجزائر−**مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر3، 2011/2010، ص57.

التنمية. لذلك، يمثل هذا المؤشر الجودة التنظيمية التي تعد عنصر حاسماً في تحقيق التنمية الاقتصادية الفعالة والمستدامة في تطور البلد.

## المطلب الرابع: معيار بعد احترام المؤسسات

يقيس هذا المعيار مدى احترام المتعاملين لمؤسسات البلاد من اشخاص معنويين او طبيعيين ويتم قياسه وفق مؤشرين:

**أولا: مؤشر سيادة القانون**

يقيس مؤشر سيادة القانون مدى ثقة الوكلاء والمتعاملين في قواعد المجتمع والالتزام بها[1]، ولاسيما الإيفاء بالعقود وحماية حقوق الملكية، وعمل الشرطة والمحاكم، وكذلك احتمال وقوع الجريمة والجنح. ويعكس ارتفاع هذا المؤشر في أي بلد ثقة المواطنين والشركات في النظام القانوني والحكومة، مما يجذب المستثمرين ويسهل توفير مناخ استثماري ملائم لتحقيق التنمية الاقتصادية.

**ثانيا: مؤشر السيطرة على الفساد**

إن اهم مؤشر في قياس جودة الحوكمة والحكومة في أي بلد هو التركيز على مؤشر السيطرة على الفساد. فالفساد يؤدي إلى اخلال النظام القانوني وضعف التنمية الاقتصادية والسياسية، ويقلل من ثقة المستثمرين والمواطنين في الحكومة والمؤسسات العامة، وبالتالي يؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي في البلاد[2].

إذا كان هناك فساد او خلل في النظام بلد ما، فإن الشركات والمستثمرين سيكونون أقل عرضة للاستثمار في هذا البلد، وقد لا تستطيع المؤسسات العامة توفير الخدمات الأساسية والواجبة بكفاءة وفاعلية. بالإضافة إلى ذلك، فإن الفساد يعمل على زيادة الاختلالات الاجتماعية وتدهور جودة الحياة في المجتمعات المتأثرة به. لذلك، فإن مكافحة الفساد وتحسين مؤشر مراقبة الفساد هو مهم جدًا لتعزيز سير الحكومة بصفة فعالة وتحقيق التنمية.

[1]–بله باسي زكرياء، مرجع سبق ذكره، ص52.

[2]–عبد القادر علي، مرجع سبق ذكره، ص8.

**الشكل (3): مؤشرات الحوكمة**

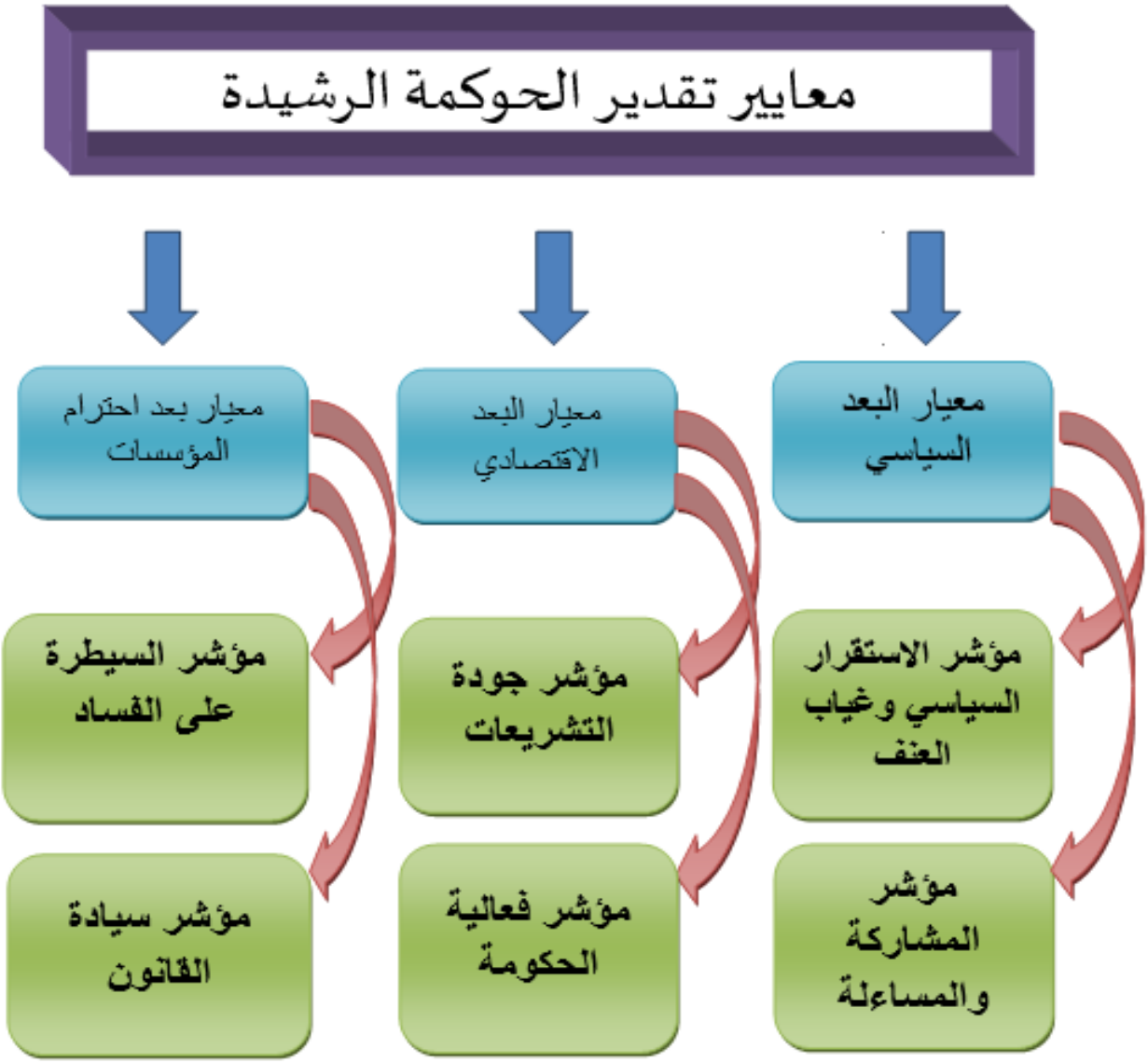


**المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الدراسات السابقة**

## المبحث الثالث: الحوكمة الرشيدة والنمو الاقتصادي

للحوكمة والنمو الاقتصادي علاقة وثيقة، حيث إن الحوكمة الجيدة تعد من العوامل الأساسية التي تؤثر على النمو الاقتصادي. فهي تساعد في خلق بيئة استثمارية ملائمة وتشجع على الابتكار والإنتاجية، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق النمو الاقتصادي.

### المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي

تختلف تعاريف النمو الاقتصادي بحسب اهتمامات وانتماءات المهتمين بالمصطلحات السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية، وتتداخل هذه الاهتمامات في تعريف المصطلح نفسه. ومن أجل التوضيح، سنقدم بعض التعاريف الأكثر استخدامًا لمصطلح النمو الاقتصادي فيما يلي:

-**التعريف الأول:** تتفق الكتابات الاقتصادية الأكاديمية على تعريف مفهوم النمو بشكل شبه متماثل، حيث تركز معظمها على الزيادة الكمية في الإنتاج أو الدخل الوطني، وتحليل النمو طويل الأجل من جانب العرض، حيث يُفترض أن الطلب سيكون كافياً لشراء الكميات التي يمكن عرضها في الاقتصاد. ويُعرف هذا التركيز بقانون ساي، حيث يؤكد هذا القانون أن كل عرض يخلق الطلب المقابل له، وبالتالي فإن الطلب الكلي يساوي العرض الكلي في الاقتصاد[1]. ويرجع هذا التركيز على جانب العرض في أدبيات النمو الاقتصادي إلى الاعتقاد بأن البحث في النمو يهتم بزيادة قابلية الاقتصاد على توفير السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة، بغض النظر عن مصدر هذا التوفير إن كان محليًا أو خارجيًا[2]. ويعود هذا المصطلح إلى ظهور التحليل الاقتصادي المنتظم، منذ النظرية الكلاسيكية وحتى الوقت الحاضر، وقد استمر لفترة طويلة دون مراعاة نوعية الدولة، سواء كانت متقدمة أو غير ذلك. ويهتم كل مجتمع بالسبل والأسباب التي تمكنه من رفع كمية السلع والخدمات التي يتم إنتاجها من طرف الوحدات والمؤسسات الاقتصادية، والتي بدورها تسعى لزيادة منتجاتها وتحقيق أقصى معدلات الأرباح التي تمكنها من تراكم رؤوس الأموال. وعلى الرغم من وجود تعدد وجهات النظر، فإن معظم الآراء اتفقت على أن النمو الاقتصادي يحدث عندما يزيد الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل الوطني الإجمالي، ويؤدي إلى زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي. وبالتالي، يجب أن تكون زيادة نصيب الفرد ناتجة عن زيادة في الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل الوطني الإجمالي، وتترتب على ذلك تحليل النمو طويل الأجل من جانب العرض.

-**التعريف الثاني:** يُعرف النمو الاقتصادي على أنه زيادة في الناتج المحلي الحقيقي أو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي، ويُسهم في تخفيف الضغط الذي يتعرض له المجتمع بسبب ندرة الموارد.[3]

-**التعريف الثالث:** يمكن تعريف النمو الاقتصادي أيضا على أنه الزيادة في القدرة على إنتاج مجموعة متنوعة من السلع الاقتصادية للمجتمع، وتتم هذه الزيادة المتنامية في القدرة الإنتاجية عن طريق التقدم التكنولوجي والتحسينات المؤسسية والإيديولوجية.[1]

---

[1]-ناجي حسين خليفة، **النمو الاقتصادي النمو والمفهوم**، دار القاهرة، مصر 2001، ص09.

[2]-محمد عبد العزيز، عجمية. إيمان، عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية**، دراسات نظرية وتطبيقية، جامعة الاسكندرية، مصر، ص 51.

[3]-طوير أمال، علاوي، **أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2019** ،جامعة عمار ثليجي الأغواط ،الجزائر ص39.

-**التعريف الرابع:** وفقًا لتعريف Lecaillon Jacques، يمكن تعريف النمو الاقتصادي بأنه زيادة مستمرة في الإنتاج الحقيقي على المدى الطويل، وبالتالي يختلف النمو الاقتصادي عن مفهوم التوسع الاقتصادي الذي يعني زيادة ظرفية في الإنتاج.[2]

## المطلب الثاني: مقاييس النمو الاقتصادي

على الرغم من وجود طرق عديدة لقياس النمو الاقتصادي، فإن الناتج المحلي الإجمالي PIB يبقى المؤشر الأكثر انتشارا في قياسه. ويعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه عبارة عن مجموع الناتج الاقتصادي الداخلي الجاري من السلع والخدمات النهائية مقومة بسعر السوق خلال فترة زمنية معينة عادة سنة واحدة باستخدام الموارد الاقتصادية للبلد أو الإقليم، والخاضعة للتبادل في الأسواق وفق التشريعات المعتمدة. يعتمد هذا التعريف على عناصر التمييز الآنية لمفهوم الناتج المحلي الإجماليPIB، وهي:[3]

- يتضمن حساب الناتج المحلي الإجمالي PIB جميع السلع الملموسة مثل الأغذية والملابس والأثاث والأدوية، بالإضافة إلى الخدمات غير الملموسة مثل التعليم والصحة والنقل والاتصالات والأمن؛

- عند حساب الناتج المحلي الإجمالي PIB، يتم حصر السلع والخدمات المحتسبة فقط بالمنتجات النهائية، مما يؤدي إلى إغفال المواد الوسيطة التي تستخدم في عمليات الإنتاج، سواء كانت مواد خام شبه مصنوعة أو تامة الصنع. يتم ذلك لتفادي الازدواجية أو التكرار في الحسابات الوطنية على سبيل مثال عدم احتساب زيت الزيتون المباع لصناعة الصابون، حيث يتم حساب قيمة هذا الزيت ضمن قيمة الصابون الذي يعد المنتج النهائي؛

- اعتماد القيمة السوقية (الحقيقية) للناتج المحلي الإجمالي حسب الهدف من إعداد الحقائق. حيث يمكن أن يحتسب هذا الناتج بالأسعار الجارية أو بالأسعار الثابتة أو من خلال مخفضات القيم. ولا شك بأن القيم الحقيقية أدق في حالات التشخيص والمقارنة والتنبؤ من القيم السوقية؛

- يرتبط الناتج المحلي الإجمالي بنشاطات مقيمي وحكومات البلد أو الإقليم المعين. فمثلا عندما يعمل شخص غير جزائري في الجزائر بشكل مؤقت فإنه سوف ينتج جزءا من الناتج الجزائري وهكذا عندما يملك هذا الشخص معملا في فرنسا فإن إنتاج هذا المعمل يكون جزءا من الناتج الجزائري.

-ان الفترة الزمنية التي تعتمد في احتساب الناتج المحلي الإجمالي هي عادة سنة واحدة. ويفيد هذا التحديد الزمني في حصر السلع والخدمات المنتجة الخاضعة لاحتساب الناتج المحلي الإجمالي حيث تهمل السلع المستعملة والتي أنتجت في فترة سابقة لفترة الاحتساب الحالي.[4]

## المطلب الثالث: الحوكمة الرشيدة وعلاقتها بالنمو الاقتصادي:

أثبتت الدراسات وجود علاقة بين النمو الاقتصادي والإطار المؤسسي للدولة، حيث من بين أهم العوامل التي تؤثر على معدل النمو الاقتصادي وتجعله مختلفا بين الدول هو جودة المناخ الاقتصادي الذي يمارس فيه

---

[1]-فلة غيده، فوزية غيده، **أثر الإستثمار في التعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية في الجزائر**، مجلة نماء الاقتصاد والتجارة، الجزائر، 2008، ص13.

[2]-روبرت صولو، **نظرية النمو**، ترجمة ليلى عبود، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ص 45.

[3]-بريش السعيد، **الاقتصاد الكلي نظريات نماذج وتمارين محلولة**، دار العلوم، الجزائر،2007، ص 11.

[4]- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية الاقتصادية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر2000، ص 11.

المتعاملون الاقتصاديون نشاطاتهم، ويشمل هذا المناخ كلا من القوانين، المؤسسات، القواعد السياسات، وتنظيمات الحوكمة الرشيدة، وهي كلها نقاط من شأنها تقليل حالات عدم التأكد والمساهمة في تحقيق أداء اقتصادي مهم[1]. لقد نشرت العديد من الدراسات التطبيقية الحديثة التي أظهرت أهمية المؤسسات في النمو الاقتصادي ومع ما يطرح من شكوك حول طرق التحليل التطبيقي التي استندت إليها هذه الدراسات، فما زالت نظرية اقتصادات المؤسسة (Institution Economic Theory) عاجزة عن ربط السياسات والمؤسسات والتغيرات المؤسسية بالنمو الاقتصادي. ومن بين الدراسات التي تناولت العلاقة الثنائية (مؤسسات / نمو اقتصادي)، تلك التي نشرها البنك العالمي سنة 2003 تناولت ثمانين دولة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث أظهرت أنه ومنذ بداية الثمانينات لم يتجاوز المتوسط السنوي للنمو الاقتصادي لكل فرد 0.9 %، وهي نسبة أقل من نظيرتها في دول إفريقيا شبه الصحراوية، ويعود السبب في ذلك إلى الثغرة التي تعاني منها الحوكمة الرشيدة، ولو أن القطاعات العمومية في هذه الدول كانت تتمتع بمستوى إدارة ذو جودة مماثلة لتلك الموجودة في دول جنوب شرق آسيا لكانت نسبة النمو هذه أكبر؛

يبدو أن كثيرا من الدراسات السابقة، قد اعتمدت الأسلوب الوصفي لعدم وجود مقاييس معيارية للحوكمة الرشيدة يمكن استخدامها في ذلك الوقت. فقد توصل جانغ الذي أكد بالفشل العالمي لبرامج إعادة الهيكلة التي روج لها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والعديد من الحكومات الغربية منذ الثمانينات. وذلك لأن هذه البرامج قد اتبعت نفس الوصفة لكل الدول. ولقد اعترف العديد من الاقتصاديين، وحتى المتشددين منهم بأن السياسات الاقتصادية المشتقة من الدول المتقدمة قد لا تجدي نفعا في الدول النامية. كما أن الأزمات المالية الكبيرة والمدمرة التي شهدتها العديد من الدول النامية مثل أزمة المكسيك 1995، أزمة النمور الأسيوية 1997، أزمة الروبل الروسي 1998 أزمة البرازيل 1999، الأرجنتين 2002 والأزمة المالية العالمية 2008، قد ساهمت في زيادة الاهتمام بالمؤسسات المالية والحوكمة الرشيدة للمؤسسات حتى في الدول المتقدمة، مما يعني أن المؤسسات في هذه الدول ليست القدوة لتلك المؤسسات في الدول النامية، وهي بحاجة لمؤسسات نابعة من بيئتها المحلية ومتوافقة مع ثقافتها الوطنية. تأتي أهمية التشريعات المالية والاقتصادية في تحقيق الحوكمة الرشيدة، فقد لاحظ Perle وFaz بأن استراتيجية الحكومة البريطانية للتنمية المستدامة المنشورة عام 2005 المعنونة "ضمان المستقبل" تخلو من أي دور للتشريع الاقتصادي ليس فقط في الاستجابة لمتطلبات الاستراتيجية وإنما أيضا المساهمة بتحقيق أهدافها. ولكن لكي يتم تحقيق التنمية المستدامة فلا بد من تعزيز الحكم الراشد من خلال التأكيد على قدرة التشريعات الاقتصادية على تحقيق أفضل عوائد ممكنة للتنمية، والانخراط التام في مناقشة مسائل التنمية المستدامة، وإيجاد البدائل الملائمة للإجراءات المتباينة والمتضادة بين مختلف الجهات المعنية بتنفيذ الاستراتيجية، وحماية القدرة الاستهلاكية للمستهلكين ومن ناحية أخرى، يمكن أن نستكشف أثر الحوكمة الرشيدة على النمو الاقتصادي من خلال مجموع الإصلاحات الهيكلية التي تضعها الدولة على المستوى المحلي لملاءمة اقتصادها الوطني وجعله يستجيب لأهداف محددة، أو تلك التي وضعها كل من صندوق النقد والبنك

[1] قصاص شريفة، **النظام المالي والحكم الراشد وأثرهما على النمو الاقتصادي مع الإشارة لحالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه تخصص نقد، بنك وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مخبر البحث في الابتكار والتحليل الاقتصادي والمالي جامعة باجي مختار، عنابة 2016، ص158

الدوليين لمعالجة الاختلالات في الاقتصاديات المتقدمة والناشئة على حد السواء، ويتم ذلك في صورة إصلاحات سياسية ومؤسسية وتفكيك للبنية التسلطية للدولة، وضرورة تحديد العلاقة بين الدولة والنشاط الاقتصادي، وإضفاء الطابع الديمقراطي لتدعيم مؤسسات وهيئات المشاركة والرقابة والإصلاح القانوني، ولا ينجح ذلك إلا من خلال محاربة الفساد وضمان شفافية السياسات الحكومية والمساءلة وتدعيم كفاءة الإدارة، وهذا لأن ضخامة الفساد تؤثر على التدفقات الرأسمالية وهكذا فالحوكمة الرشيدة عامل صحة وحيوية. كما أنها نظام مناعة وتفعيل نظام يحكم الحركة، وتضبط الاتجاه، وتحمي وتؤمن سلامة كافة التصرفات ونزاهة السلوكيات داخل الشركات، وتصنع من أجلها سياج أمان وحاجز حماية فعال، وهي بذلك تمثل قدرة الحكومة على الحفاظ على السلام الاجتماعي، وضمان القانون والنظام، وخلق الظروف الضرورية للنمو الاقتصادي وضمان الحد الأدنى من التأمين الاجتماعي.[1]

[1]– قصاص شريفة، مرجع سبق ذكره، ص159.

**خلاصة الفصل الأول:**

في ضوء ما تم تناوله في هذا الفصل، تم التوصل والتعرف على مختلف المفاهيم المتعلقة بالحوكمة، بحيث أنه يمكن اختصارها في انها العملية التي تدير من خلالها مختلف المؤسسات والهيئات لشؤونها العامة بكفاءة. وأيضا تم التطرق لبعض من اهم الأسباب التي ساعدت في بروزها وظهورها وأيضا أهميتها الكبيرة والأطراف والعناصر الفاعلين فيها.

تناولنا أيضا في هذا الفصل المؤشرات الستة الأساسية الخاصة بالحوكمة والمعتمدة من طرف البنك الدولي وهي: مؤشر المشاركة والمساءلة ومؤشر الاستقرار السياسي، مؤشر فعالية الحوكمة، مؤشر جودة التشريعات، مؤشر سيادة القانون، مؤشر جودة التشريعات وأخيرا مؤشر السيطرة على الفساد.

تم التطرق أيضا لبعض من عموميات خاصة بالنمو الاقتصادي وماله من علاقة مباشرة مع الحوكمة، فكلما كانت هذه الأخيرة تخضع لضوابط صحيحة وتطبق على أحسن وجه يرتفع معدل النمو الاقتصادي والعكس.

# الفصل الثاني:

## دراسة العلاقة بين الحوكمة والنمو الاقتصادي في الوطن العربي

**تمهيد:**

في هذا الفصل التطبيقي، سوف نحاول تحليل تأثير الحوكمة الجيدة كمتغير مستقل على النمو الاقتصادي كمتغير تابع لعينة من الدول العربية، بما في ذلك الجزائر، مصر، المغرب، تونس، السعودية، قطر والإمارات، وذلك للفترة (2001 إلى 2021). سنستعرض أيضًا بعض الدراسات السابقة ذات الصلة ونحاول تحليلها بشكل متكامل ومقارنة مخرجاتها مع مخرجات هذه الدراسة، بعد أن نتناول في الجانب النظري موضوع الحوكمة الجيدة وعلاقتها بالنمو الاقتصادي والذي سيشكل مدخل إلى الدراسة التطبيقية، ومن أجل القيام بهذه الدراسة قمنا بتقسيم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الدراسات السابقة ومدخل إلى النمذجة بالمعادلات الهيكلية؛

المبحث الثاني: استخدام النمذجة بالمعادلات الهيكلية في تفسير العلاقة بين الحوكمة الجيدة والنمو الاقتصادي في الدول العربية؛

المبحث الثالث: تحليل نتائج الدراسة ومقارنة الدراسات السابقة.

## المبحث الأول: الدراسات السابقة ومدخل إلى النمذجة بالمعادلات الهيكلية

سنتطرق في هذا المبحث إلى بعض الدراسات السابقة التي تناولت أثر الحوكمة على النمو الاقتصادي كما سنقوم بالتطرق إلى منهجية النمذجة بالمعادلات الهيكلية التي تُعَد واحدة من أحدث المنهجيات المستخدمة في البحث عن التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية. وفي هذا السياق، سنقوم أولا بالتطرق إلى الدراسات السابقة بعد ذلك نبدأ بتعريف بسيط للمعادلة الهيكلية.

### المطلب الأول: الدراسات السابقة

نحاول في هذا المطلب أن نستعرض بعض الدراسات السابقة، وسنركز على البحوث التي تتعلق بتحليل تأثير الحوكمة الجيدة على النمو الاقتصادي في الدول العربية، وسنحاول توضيح مساهمة الدراسات السابقة في هذا المجال من خلال الرسائل الجامعية والمقالات العلمية.

**أولا: دراسة إبراهيم عدلي، أثر الحوكمة الجيدة على النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر(3)، سنة 2019.**

قام الباحث في دراسته بتقسيم متن الأطروحة إلى أربعة فصول، حيث تناول في الفصل الأول مفهوم الحوكمة الجيدة والمعايير والمؤشرات المتعلقة بها، بينما تناول في الفصل الثاني دراسة العلاقة بين الحوكمة والنمو الاقتصادي والعلاقات النظرية والدراسات السابقة المهمة في هذا المجال، وفي الفصل الثالث قام الباحث بدراسة حالة الجزائر وتحليل مؤشرات الحوكمة فيها، كما درس العلاقة بين الحوكمة والنمو الاقتصادي في الدول المجاورة مثل تونس والمغرب، وفي الفصل الرابع قام الباحث بدراسة المؤشرات الإحصائية والتحليلية المستخدمة في الدراسة وتحليل النتائج التي توصل إليها.

تمحورت هذه الدراسة حول البحث في العلاقة بين نوعية الحوكمة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1996 إلى 2016)، وتم استخدام طريقة المركبات الأساسية لبناء مؤشر تجميعي للحوكمة ودراسة العلاقة باستخدام الطريقة المحاسبية وتقنيات التكامل المشترك ونماذج تصحيح الخطأ، وأظهرت النتائج أن الحوكمة تؤثر إيجاباً على النمو الاقتصادي بمقدار كلي يصل إلى 0.34، حيث تعتبر الحوكمة عنصراً محفزاً لتراكم العوامل الإنتاجية المادية والبشرية، كما أشار إلى ضرورة الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة في الدول النامية وأن تعتمد كل منظمة من المنظمات الدولية على مؤشرات خاصة بها، كما توصل إلى أن الجزائر تعاني من تدني قيمة مؤشرات الحوكمة الجيدة، حيث كان من بين التوصيات التي قدمها الباحث ضرورة تحسين أداء مؤشرات الحوكمة وتوفير بيئة ملائمة للاستثمار في الجزائر.

**ثانيا: دراسة سردوك بلحول، الحوكمة، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الدول الناشئة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص إستراتجية التنمية والسياسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مصطفى إسطمبولي معسكر. سنة 2019,**

تم التطرق في الدراسة إلى الجانب النظري للحوكمة، وذلك من خلال الإطار التحليلي والمعياري، ونظريات الحوكمة. كما تمت دراسة العلاقة بين الحوكمة والنمو الاقتصادي في جزء من الفصل الثاني، وتمت دراسة قياسية للعلاقة بين الحوكمة والنمو الاقتصادي في الدول الناشئة في جزء من الفصل الرابع.

كما تم استهداف دراسة تحليلية لعلاقة الحوكمة والنمو الاقتصادي في الدول الناشئة باستخدام بيانات البانال لعينة متكونة من 13 دولة للفترة ما بين (1996 إلى 2016). وتوصل الباحث إلى وجود علاقة طويلة المدى بين متغيرات الدراسة وأن معاملاتها لها معنوية إحصائية. حيث استنتج أن للحوكمة علاقة طردية بالنمو الاقتصادي في المدى الطويل، لكن لم يتم العثور على أي علاقة في المدى القصير، من أهم النقاط التي توقف عندها هي أن الحوكمة تعزز النمو الاقتصادي من خلال توفير مؤسسات فعالة، وتحسين تنفيذ السياسات العامة الموجهة لتراكم رأس المال البشري، كما تعتمد على جودة الحكم في تراكم معرفتها.

**ثالثا: دراسة بسام عبد الله بسام، الحوكمة الرشيدة دراسة حالة المملكة العربية السعودية، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية موقع ASJPسنة 2014**

أشار الباحث في مقاله لتأثير الحوكمة على تحقيق النمو الاقتصادي وأنها عامل مهم وقد تطرق في دراسته إلى عينة تتكون من دولة (المملكة العربية السعودية)، اعتمد في الدراسة على مؤشرات البنك الدولي، ومن بين أهم النقاط المتوصل إليها هي أن مؤشر المشاركة والمساءلة ومؤشر الاستقرار السياسي تعد أكثر العوامل تأثيرًا على النمو الاقتصادي. كما يعتبر النمو الاقتصادي بدون الحوكمة الرشيدة اقتصادا هشا ومعرضًا للانهيار، وأن السياسات الاقتصادية الخاطئة يمكن أن تؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي، وبالتالي ينصح الباحث بضرورة تحسين الحوكمة وتعزيز المشاركة والمساءلة وضمان الاستقرار السياسي لتعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في المملكة وغيرها من الدول العربية.

## المطلب الثاني: النمذجة باستخدام المعادلة الهيكلية SEM

سنركز في هذا المطلب على تعريف النمذجة بالمعادلات الهيكلية ونتطرق إلى بعض استعمالاتها

### مفهوم: النمذجة بالمعادلة الهيكلية SEM

النمذجة بالمعادلات الهيكلية SEM تعتبر تطويرا هاما في منهجيات البحث في مجال العلوم الاجتماعية "والتي بملزمها يستطيع الباحث التصرف مع الأحداث ومع العالم الحقيقي أو الواقعي للظاهرة المراد دراستها والتخطيط لها أو التنبؤ إلى الوضع المستقبلي المستهدف"[1]، فإن هذا الأسلوب فعال في دراسة الظواهر الاجتماعية والإنسانية وكذا الاقتصادية فقد أظهر نجاعته من حيث الشفافية والفعالية في علاج ودراسة الظواهر، وذلك من خلال وضع وتصميم النماذج النظرية واختبار صحتها في وصفها للعلاقات والارتباطات المتشابكة بين العناصر المشكلة للظاهرة أو بينها وبين باقي الظواهر وصفا كميا، وتفسيرا شاملا موضوعيا من دون تجزئة للعلاقات المترابطة.

يتم التركيز في منهجية النمذجة بالمعادلات الهيكلية SEM على"تمثيل الظاهرة المراد دراستها وعلاقتها مع العناصر المتغيرة وذلك يتم عبر نموذج يلامسها ويحاكيها مع الواقع، حيث يقوم بتبسيطها تصويرا وتعبيرا وذلك من خلال تمثيل بياني يمثل لنا المشكل أو الموقف وذلك للمساعدة على تحسين والمساعدة في صناعة القرار الجيد والمناسب"، يمثل النموذج وصفا للظاهرة من خلال متغيراتها وتحديد العلاقات التي تحكم وتضبط الظروف المساعدة والمرتبطة بالدراسة بشكل يمكن التنبؤ بيه مستقبلا.

لذلك فنموذج المعادلة الهيكلية SEM يساعد على توضيح العلاقات الخطية المباشرة وغير المباشرة بين مجموعة من المتغيرات الكامنة والمشاهدة، كما أنه يمكن من خلال الدراسة للمسار الكامل وعلاقاته وارتباطاته بين مجموعة أو أكثر من المتغيرات في تمثيل Path Diagram يمثل تصويرا للنموذج الخطي العام General Linear Model الذي يشمل الانحدار المتعدد، كما أنه يترجم سلسلة من علاقات السبب والنتيجة المفترضة بين المتغيرات في المجموعة"[2]

## المطلب الثالث: التحليل العاملي Factor Analysais وأنواعه

سنحاول في هذا المطلب تعريف التحليل العاملي بشكل واضح ودقيق ثم نقوم بالتطرق إلى أنواعه

### الفرع الأول: تعريف التحليل العاملي Factor Analysais

عبارة عن أسلوب إحصائي يهدف إلى اختزال عدد المتغيرات أو البيانات Data Reduction المتعلقة بظاهرة معينة، وهو أحد أساليب التحليل متعدد المتغيرات والتي تستخدم في تحليل مصفوفة الارتباط أو مصفوفة التباين والتباين المشترك للحصول على تفسير دقيق، واختزال البيانات الكثيرة إلى عدد أقل وذلك من خلال

---

[1]–عبد الله صحراوي، عبد الحكيم بوصلب، **النمذجة البنائية ومعالجة صدق المقاييس في البحوث النفسية والتربوية نموذج البناء العاملي لعلاقات كفاءات التسيير الإداري بالمؤسسة التعليمية**،مجلة العلوم النفسية والتربوية، جامعة سطيف– الجزائر–، 3–2–2016، ص62.

[2]–الهنداوي، ياسر المهدي (2007)، **منهجية النمذجة بالمعادلة البنائية وتطبيقاتها في بحوث الإدارة التعليمية، مجلة التربية والتنمية**، 2015 العدد 40، جامعة عين الشمس–القاهرة–مصر، ص 12.

علاقات بين المتغيرات الناتجة بواسطة العوامل المشركة Common Factor الكامنة وراء هذه العلاقات والتي هي متغيرات أيضا ولكن بعدد أقل من المتغيرات الأصلية؛

تهدف طرق التحليل العاملي إلى إيجاد مجموعة من العوامل Factor التي تكون مسؤولة عن توليد الاختلافات Variation في مجموعة مكونة من عدد كبير من متغير الاستجابة Response variable حيث يمكن التعبير عن المتغيرات المشاهدة كدالة في عدد من المتغيرات المستترة وغالبا ما يعبر عن متغير الاستجابة كتركيب خطي Linear Compounds من العوامل المستترة، حيث تكون العلاقات بين المتغيرات داخل العامل الواحد أقوى من العلاقة مع المتغيرات في العوامل الأخرى، ويجري وضع توافيق خطية للمتغيرات على أساس العوامل التي تنتج عن حساب التباين في مجموعة البيانات ككل ويشكل التوفيق الأفضل للمكونات الأساسية الأولى العامل الأول، كما يحدد التوفيق الأفضل للمكونات الأساسية الثانية لتغير التباين غير المحسوب في العامل الأول يحدد العامل الثاني، ويمكن أن يكون هناك عامل ثالث ورابع وهكذا تستمر العملية حتى تصبح جل البيانات محسوبة حيث يتم إيقاف العملية بعد استخراج عدد قليل من العوامل التي لها مقدرة تفسيرية تفوق مقدرة المتغير الواحد[1].

وتستمر هذه العملية في استخراج العوامل الأساسية الثانية والثالثة وهكذا، حتى يتم استخراج جميع العوامل التي لديها مقدرة تفسيرية قوية، إن كل مجموعة من المتغيرات ترتبط بعامل واحد فقط بواسطة دالة حيث ترتبط المتغيرات في الأصل ارتباطا عاليا فيما بينها وضعيفا مع الأخرى، والتحليل العاملي يهدف إلى فرز مجموعة من العوامل ترتبط بصفات المتغيرات الأصلية على أن تفسر أكبر نسبة ممكنة من التباين للمتغيرات الأصلية أو تقليص عدد المتغيرات في عدد أقل من العوامل، فبدلا من وجود 20 متغير مثلا يكون لدينا خمس عوامل أو أقل ويمكن اعتبار هذه العوامل متغيرات ويجري عليها تحليل يعرف بالتحليل العاملي من الدرجة الثانية [2].

**الفرع الثاني: أنواع التحليل العاملي Factor Analysais**

يمكن التمييز بين نوعين من التحليل العاملي:

**أولا: التحليل العاملي الاستكشافيExploratory Factor Analysais**

تُعَد أساليب التحليل الكشفي للبيانات إحدى الأساليب الإحصائية الحديثة في العصر الحالي فهي تهتم بتحليل مجموعة من البيانات من زوايا عديدة. ومن الممكن أن يؤدي هذا التحليل الكشفي في المعلومات التي يستخلصها إلى تحليلات دقيقة، كما أنه يساعد في فهم الظاهرة المدروسة بشكل مناسب. يمكن أن يؤدي التحليل الكشفي إلى نتائج غير متسقة، وقد يقوم بتكرير التجربة أو يقسمها إلى عينات تدرس في مجموعتين أو أكثر، ثم يقوم بجمع كل تلك البيانات ثم القيام بتحليلها على كل مجموعة على حدة، فالنتائج المتسقة عبر المجموعات هي التي ينبغي أن يوليها الباحث مزيدا من الدراسات لأنه يستطيع عن طريقها التحقق من نموذج نظري معين

[1]–ريان فجمانلي، **الأساس في الطرق الإحصائية المتعددة المتغيرات**، ترجمة عبد الرحمان ابو عمة، مطبعة جامعة الملك سعود، الرياض، 2001، ص 57.

[2]–الجبوري وآخرون، **تحليل متعدد المتغيرات**، دار الكتب لجامعة بغداد، بغداد، 1994، ص 87.

ومعرفة ما إذا كانت هناك متغيرات كشفية لم تأخذ بعين الاعتبار أو أقحمت بعض المتغيرات التي لا تتعلق بالدراسات وبذلك يكون التحليل الكشفي للبيانات عملية تفاعل بين الباحث والأسلوب الإحصائي المستخدم والبيانات، وبالطبع لا يحدث هذا التفاعل إلا إذا كان لدى الباحث معرفة جيدة بالأسلوب الإحصائي الذي يستخدمه وطبيعة البيانات التي يقوم بتحليلها، وبتعبير آخر فإنه يستخدم الحالات التي تكون فيها العلاقات للمتغيرات والعوامل الكامنة غير معروفة وبالتالي فإن التحليل العاملي يهدف إلى اكتشاف العوامل التي تصنف إليها المتغيرات[1].

علما أن الباحث ربما لا يكون لديه فكرة واضحة عن عدد الأبعاد التي تنطوي عليها مجموعة معينة من المتغيرات وهن يكون التحليل العاملي أسلوبا مناسبا للكشف عن أقل عدد من العوامل الافتراضية التي تفسر التغير في البيانات وبذلك يسهم في الكشف عن إمكانية اختزال هذه البيانات، ويلاحظ أن الكثير من استخدامات وتطبيقات التحليل العاملي تركز على هذا الجانب الاستكشافي للتحليل العاملي، وخاصة إذا كان المجال البحثي يشتمل على علاقات معقدة حيث يمكنه التعامل مع الظواهر المعقدة في مواقف واقعية وبذلك يصبح التحليل العاملي بديلا عن التجارب المختبرية لأنه يمكن الباحث من تحليل العلاقات بين المتغيرات والفصل بين المصادر المختلفة للتباين.

## ثانيا: التحليل العاملي التوكيدي Confirmatory Factor Analysais

على الرغم من أهمية التحليل العاملي الاستكشافي وشيوع استخدامه، إلا أن هذا لا يعني بالضرورة اقتصار هذا التحليل على كشف الأبعاد التي تنطوي عليها مجموعة من المتغيرات المرتبطة، والذي يستخدم لأجل اختبار الفرضيات المتعلقة بوجود أو عدم وجود علاقة بين المتغيرات والعوامل الكامنة، فنتائج هذا التحليل ربما تكشف عن تكوينات فرضية Constructs أو فرضيات Hypothèses تتطلب المزيد من البحث. ويعتمد إسهام التحليل العاملي الكشفي في تطوير النظريات وبناء النماذج على متابعة نتائجه الكشفية بالبحث والدراسة من أجل تأكيد أو رفض فرضية معينة، أي أن التحليل العاملي التوكيدي يستخدم في هذه الحالة للتحقق من صحة الفرضيات، فمثلا ربما يفترض الباحث أن هناك عاملين أو بعدين مختلفين تنطوي تحتهما مجموعة من المتغيرات وأن بعض هذه المتغيرات تنتمي إلى العامل الأول والبعض الآخر ينتمي إلى العامل الثاني فإذا استخدم التحليل العاملي للتحقق من صحة هذا الافتراض فإنه يطلق عليه في هذه الحالة التحليل العاملي التوكيدي، غير أن التمييز بين الاستخدامين الكشفي والتأكيدي لا يكون دائما تمييزا قاطعا لأن الكثير من البحوث تجمع بين الاستخدامين وذلك يندر أن يقوم الباحث بإجراء التحليل العاملي على مجموعة عشوائية من المتغيرات بل يكون مدركا بدرجات متفاوتة طبيعة المتغيرات والأبعاد التي تضم هذه المتغيرات، فمن الممكن مثلا أن يفترض الباحث وجود عاملين ولكنه لا يعرف على وجه الدقة أي المتغيرات تمثل كلا منهما، ثم يستخدم

[1]-Anderson.T.W., **an introduction to multivariate statistical analysis**, john wiley, New York, 1974, p 83.

النصف الآخر في التحقق من هذه البنية، كما يستخدم التحليل العاملي التأكيدي كذلك في تقييم قدرة نموذج العوامل على التعبير عن مجموعة البيانات الفعلية وكذلك في المقارنة بين عدة نماذج للعوامل في هذا المجال[1].

## المطلب الرابع: مفاهيم عامة في التحليل العاملي Factor Analysais

سنتطرق في هذا المطلب إلى بعض المصطلحات والتعبيرات التي ينبغي فهم معانيها لفهم الموضوع بشكل أفضل، سنقدم تعريفًا وشرحًا لكل مصطلح أو تعبير من بينها:

### الفرع الأول: الجذر الكامن Eigen Value

يقيس الجذر الكامن حجم التباين في كل من المتغيرات التي تحسب على عامل واحد فقيمة الجذر الكامن ليست نسبة لتفسير التباين لكنها قياس لحجم التباين الذي يستخدم لأهداف المقارنة، ووفقا لمحك كايزرKaiser يتم قبول العامل الذي تكون فيه قيمة الجذر الكامن أكبر من واحد صحيح، أما إذا كانت قيمة الجذر الكامن أقل من واحد صحيح فيتم رفض العامل، وبتعبير آخر هو مجموعة مربعات الإسهامات لكل المتغيرات على كل عامل من عوامل المصفوفة كلا على حدة وأن قيمته تتناقص من عامل إلى آخر حسب الترتيب فالعوامل الأولى ذات جذر كامن أكبر مما يليها وهو إما أن يكون أكبر من الواحد الصحيح فنقبله كعامل وإلا فيرفض كعامل[2].

### الفرع الثاني: الاشتراكيات Communalistes

هي مجموعة مربعات تحميلات العامل على المتغيرات المختلفة والتي استخلصت في المصفوفة العاملة. إن كل متغير يساهم بأحجام مختلفة في كل عامل من العوامل ومجموعة مربعات هذه الإسهامات أو التشبعات في العوامل هي قيمة الاشتراكيات، وبتعبير آخر فإن المتغير يشترك مع أكثر من عامل ويعرف بالعامل الشائع أو عامل عام ودرجة شيوعه تعرف ب .Community، والعامل يضم على الأقل ثلاث متغيرات والمتغير الشائع ذو مقادير مختلفة في كل عامل بصرف النظر عن إسهاماته الجوهرية التي تكون أو العكس، ومجموع مربعات لإسهاماته على عوامل المصفوفة هي قيمة شيوع المتغير، والتباين الكلي للمتغير = قيمة شيوعه + تباين الخطأ[3].

---

[1]-Berenson, M.L and Levine, D.M , **Basic business statistics: Concepts applications**, new jersey: prentice hell international inc., 1992, p 113.

[2]–نفس المرجع، ص 107.

[3]-Anderson , p 83.

## المبحث الثاني: استخدام النمذجة بالمعادلات الهيكلية في تفسير العلاقة بين الحوكمة الجيدة والنمو الاقتصادي في الدول العربية.

نتطرق في هذه الجزئية من البحث إلى إجراء النمذجة الهيكلية (البنائية) للعلاقة بين الحوكمة الجيدة والنمو الاقتصادي في الدول العربية خلال الفترة (2001 إلى 2021)، وذلك من خلال دمج مؤشرات الحكم الراشد في عدد قليل من العوامل باستعمال التحليل العاملي الاستكشافي، تم استخدام التحليل العاملي التوكيدي لتأكيد وجود أو عدم وجود علاقة بين عامل الحوكمة الجيدة المستخرج والنمو الاقتصادي

### المطلب الأول: استخدام التحليل العاملي الإستكشافي في استخراج عوامل الحوكمة الجيدة في الوطن العربي

تم استخدام طريقة المكونات الرئيسية لتقليل عدد المؤشرات التي تم استخدامها في تقييم الحوكمة الجيدة في هذه الدراسة، ودمجها في عدد أقل من العوامل المفسرة وعند فحص مصفوفة الارتباطات، تبين لنا أن:

**الجدول رقم01: مصفوفة الارتباط لمؤشرات الحوكمة الجيدة في عينة الوطن العربي**

| | | السيطرة على الفساد | فعالية الحكومة | الاستقرار السياسي | جودة التشريعات | سيادة القانون | المشاركة والمساءلة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| Correlation | السيطرة على الفساد | 1,000 | ,934 | ,877 | ,864 | ,892 | -,038 |
| | فعالية الحكومة | ,934 | 1,000 | ,866 | ,871 | ,878 | -,048 |
| | الاستقرار السياسي | ,877 | ,866 | 1,000 | ,841 | ,860 | -,025 |
| | جودة التشريعات | ,864 | ,871 | ,841 | 1,000 | ,907 | -,128 |
| | سيادة القانون | ,892 | ,878 | ,860 | ,907 | 1,000 | -,074 |
| | المشاركة والمساءلة | -,038 | -,048 | -,025 | -,128 | -,074 | 1,000 |
| Sig. (1-tailed) | السيطرة على الفساد | | ,000 | ,000 | ,000 | ,000 | ,325 |
| | فعالية الحكومة | ,000 | | ,000 | ,000 | ,000 | ,283 |
| | الاستقرار السياسي | ,000 | ,000 | | ,000 | ,000 | ,381 |
| | جودة التشريعات | ,000 | ,000 | ,000 | | ,000 | ,061 |
| | سيادة القانون | ,000 | ,000 | ,000 | ,000 | | ,187 |
| | المشاركة والمساءلة | ,325 | ,283 | ,381 | ,061 | ,187 | |
| a. Determinant = ,001 | | | | | | | |

**المصدر**: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من الجدول السابق يمكن ملاحظة وجود ارتباطات مقبولة بين مؤشرات الحوكمة تتخطى في أدناها 0.84 (على الأقل كل مؤشر من المؤشرات السابقة يرتبط بمؤشر آخر بنسبة تتعدى 0.84) باستثناء مؤشر المشاركة والمساءلة الذي لا يرتبط ببقية المؤشرات (ارتباطات لا تتعدى 13 وهي غير معنوية إحصائيا عند الحد 5%)،

لذلك يمكن دمج المؤشرات (GE. RL. RQ. PS. CC) في محور عاملي واحد واستثناء مؤشر المشاركة والمساءلة VA واعتباره متغير مستقل عن بقية المؤشرات (نعتقد أن درجة الارتباط غير كافية لدمج تلك المتغيرات في محور عاملي واحد).

وباستبعاد مؤشر المساءلة والمشاركة VA من المحور المعتمد لقياس الحوكمة الرشيدة (مع ملاحظة إعادة إدراج المتغير المستبعد VA في التحليل العاملي التوكيدي لاحقا) وبالنظر إلى مصفوفة الارتباط الجديدة نجد:

**الجدول رقم02: مصفوفة الارتباط لمؤشرات الحوكمة الرشيدة في الوطن العربي بعد حذف مؤشر المشاركة والمساءلة.**

| | | السيطرة على الفساد | فعالية الحكومة | الاستقرار السياسي | جودة التشريعات | سيادة القانون |
|---|---|---|---|---|---|---|
| Correlation | السيطرة على الفساد | 1,000 | ,934 | ,877 | ,864 | ,892 |
| | فعالية الحكومة | ,934 | 1,000 | ,866 | ,871 | ,878 |
| | الاستقرار السياسي | ,877 | ,866 | 1,000 | ,841 | ,860 |
| | جودة التشريعات | ,864 | ,871 | ,841 | 1,000 | ,907 |
| | سيادة القانون | ,892 | ,878 | ,860 | ,907 | 1,000 |
| Sig. (1-tailed) | السيطرة على الفساد | | ,000 | ,000 | ,000 | ,000 |
| | فعالية الحكومة | ,000 | | ,000 | ,000 | ,000 |
| | الاستقرار السياسي | ,000 | ,000 | | ,000 | ,000 |
| | جودة التشريعات | ,000 | ,000 | ,000 | | ,000 |
| | سيادة القانون | ,000 | ,000 | ,000 | ,000 | |

a. Determinant = ,001

**المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS**

من خلال التحليل الإحصائي للجدول رقم (02)، نلاحظ وجود ارتباطات جيدة بين المؤشرات المستخدمة في الدراسة، حيث تتجاوز قيمة الارتباط بين مؤشرات جودة التشريعات (RQ) وسيادة القانون (RL) وفعالية الحكومة (GE) والسيطرة على الفساد (CC) والاستقرار السياسي (PS) عتبة الـ84%. وتشير قيمة محدد مصفوفة الارتباط (Dr) إلى عدم وجود اعتماد خطي بين الصفوف أو بين الأعمدة، وبالتالي عدم وجود ارتباطات مرتفعة غير حقيقية بين المتغيرات (Multicollinearity) بالإضافة إلى ذلك، يظهر من جدولي KMO and Bartlett's و Anti-image Matrices المدرجين فيما يلي، أن قيمة KMO تبلغ 0.80، مما يشير إلى أن البيانات المستخدمة في الدراسة مناسبة للتحليل العاملي. كما أن قيمة Bartlett's Test of Sphericity معتدلة ($p < 0.05$)، مما يدل على أن البيانات ذات مستوى كافٍ من الانتشار والتباين لإجراء التحليل العاملي.

بالمجمل، يمكن الاعتماد على الارتباطات الموجودة بين المؤشرات المستخدمة في الدراسة، والتي تعكس علاقات متبادلة بين جوانب الحوكمة المختلفة، مما يتيح إمكانية استخدام هذه المؤشرات في تقييم الحوكمة بشكل

شامل. ويؤكد التحليل الإحصائي الإضافي لقيم KMO و Bartlett's و Anti-image Matrices على جودة البيانات المستخدمة ومناسبتها للتحليل العاملي، مما يعزز مصداقية النتائج التي تم الحصول عليها.

**الجدول رقم 03: KMO and Bartlett's Test**

| | | |
|---|---|---|
| Kaiser-Meyer-Olkin Measure of Sampling Adequacy. | | ,897 |
| Bartlett's Test of Sphericity | Approx. Chi-Square | 1043,600 |
| | Df | 10 |
| | Sig. | ,000 |

**المصدر**: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

بالنسبة لمصفوفة Anti-image نجد:

**الجدول رقم 04 Anti-image Matrices**

| | | السيطرة على الفساد | فعالية الحكومة | الاستقرار السياسي | جودة التشريعات | سيادة القانون |
|---|---|---|---|---|---|---|
| Anti-image Covariance | السيطرة على الفساد | ,098 | -,061 | -,034 | -,001 | -,029 |
| | فعالية الحكومة | -,061 | ,107 | -,022 | -,028 | -,006 |
| | الاستقرار السياسي | -,034 | -,022 | ,190 | -,022 | -,029 |
| | جودة التشريعات | -,001 | -,028 | -,022 | ,150 | -,071 |
| | سيادة القانون | -,029 | -,006 | -,029 | -,071 | ,125 |
| Anti-image Correlation | السيطرة على الفساد | ,867[a] | -,598 | -,247 | -,009 | -,262 |
| | فعالية الحكومة | -,598 | ,879[a] | -,156 | -,221 | -,052 |
| | الاستقرار السياسي | -,247 | -,156 | ,955[a] | -,132 | -,190 |
| | جودة التشريعات | -,009 | -,221 | -,132 | ,901[a] | -,517 |
| | سيادة القانون | -,262 | -,052 | -,190 | -,517 | ,893[a] |

a. Measures of Sampling Adequacy(MSA)

**المصدر**: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يبرز مقياس كايزر (KMO-test) والمساوي لـ 0.897ومقياس ملائمة المعاينة (MSA-test) بقيم لكل متغير تتجاوز 0.867 إلى وجود مستوى مقبول ولا يمكن الاستغناء عن أي متغير، وبالتالي يمكن دمج وربط المتغيرات المفسرة لسلوك الحوكمة الرشيدة في الوطن العربي (مستثنى منها مؤشر المشاركة والمساءلة) في محور واحد لتكون قيم التشبعات للمؤشرات على هذا العامل تتجاوز الحد87%.

**الجدول رقم 05: قيم التشبعات للمؤشرات على العامل المستخرج**

**Communalities**

| | Initial | Extraction |
|---|---|---|
| السيطرة على الفساد | 1,000 | ,925 |
| فعالية الحكومة | 1,000 | ,917 |
| الاستقرار السياسي | 1,000 | ,874 |
| جودة التشريعات | 1,000 | ,889 |
| سيادة القانون | 1,000 | ,912 |

Extraction Method: Principal Component Analysis.

**المصدر**: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتبين من جدول رقم 06 أن العامل المستخرج يفسر 90.338% من التباين الكلي للحوكمة الرشيدة في الوطن العربي. وتشير القيمة الذاتية ($\lambda$=4.517) إلى أن العامل المستخرج باستطاعته تفسير ما يقرب من 4.5 مرات ما يستطيع تفسيره متغير واحد.

**الجدول رقم 06: التباين المفسر للعامل المستخرج لمؤشرات الحوكمة الرشيدة في الوطن العربي.**

**Total Variance Explained**

| Component | Initial Eigenvalues | | | Extraction Sums of Squared Loadings | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | Total | % of Variance | Cumulative % | Total | % of Variance | Cumulative % |
| 1 | 4,517 | 90,338 | 90,338 | 4,517 | 90,338 | 90,338 |
| 2 | ,179 | 3,578 | 93,916 | | | |
| 3 | ,149 | 2,971 | 96,887 | | | |
| 4 | ,094 | 1,887 | 98,774 | | | |
| 5 | ,061 | 1,226 | 100,000 | | | |

Extraction Method: Principal Component Analysis.

**المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS**

يشير الغرض من استخراج العامل الممثل للحوكمة الرشيدة في الوطن العربي في قياس تأثيره على النمو الاقتصادي، ويمكن تتبع هذا التأثير باستخدام أدوات التحليل العاملي التوكيدي في الجزئية التالية من الدراسة.

## المطلب الثاني: استخدام أدوات التحليل العاملي التوكيدي في تحليل العلاقة بين الحوكمة الجيدة النمو الاقتصادي في الوطن العربي

بعد إجراء التحليل العاملي الاستكشافي باستخدام طريقة المكونات الأساسية، تم استخراج متغيرين مفسرين لموضوع الحوكمة الجيدة وهما:

**أولا: متغير مؤشر الديمقراطية (المشاركة والمساءلة VA) Voice and Accountability.**

**ثانيا: عامل كامن مفسر يحتوي على:**

1. مؤشرات السيطرة على الفساد Control of Corruption (CC)؛
2. الاستقرار السياسي Political Stability (PS)؛
3. جودة التشريعات Regulatory Quality (RQ)؛
4. سيادة القانون Rule of Law (RL)؛
5. فعالية الحكومة Government Effectiveness (GE).

لا يمكن تحديد جودة تمثيل العامل المستخرج للنمو الاقتصادي بشكل قاطع، ولكن يمكن تحديد ذلك من خلال إجراء تحليل عاملي توكيدي على العامل المستخرج والمتغير غير المدمج (VA). ويتطلب دراسة العلاقة بين هذه المؤشرات استخدام نماذج المعدلات الهيكلية، وهذا ما سنناقشه في الجزئية التالية من الدراسة.

**الشكل رقم:04 النموذج الهيكلي المقترح للعلاقة بين مؤشرات الحوكمة الرشيدةوالنمو الاقتصادي**

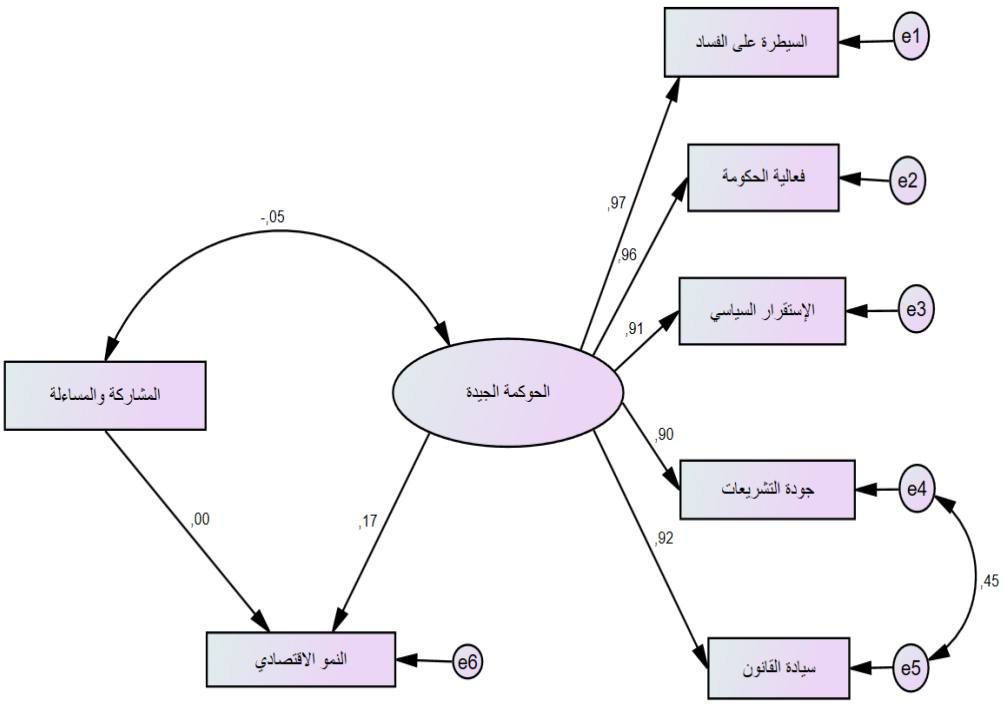


**المصدر**: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج.Amos

نستخلص من الشكل السابق أن عامل الحوكمة الجيدة لديه قدرة تفسيرية ضعيفة على النمو الاقتصادي، حيث يُقدر بمعيارية 0.17. وفيما يتعلق بمؤشر المشاركة والمساءلة، فقد سجل قيمة معيارية منخفضة جداً بلغت 0.00، وهو ما يتم تأكيده من خلال جدول التقديرات التالي:

**الجدول رقم:07 تقدير النموذج الهيكلي الذي يبين العلاقة بين الحوكمة الجيدة والنمو الاقتصادي.**

**Regression Weights: (Group number 1 - Default model)**

| | Estimate | S.E. | C.R. | P | Label |
|---|---|---|---|---|---|
| G <--- F1 | ,916 | ,031 | 29,823 | *** | |
| PS <--- F1 | 1,210 | ,054 | 22,614 | *** | |
| RQ <--- F1 | ,857 | ,039 | 21,764 | *** | |
| RL <--- F1 | ,762 | ,032 | 23,967 | *** | |
| pib <--- F1 | 1,257 | ,619 | 2,030 | ,042 | |
| pib <--- VA | ,026 | ,812 | ,032 | ,974 | |
| CC <--- F1 | 1,000 | | | | |

**المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Amos**

من الجدول السابق يمكن ملاحظة عدم وجود علاقات إحصائية معنوية بين متغيرات الحوكمة الجيدة ومؤشرات المشاركة والمساءلة كمتغيرات مستقلة مع النمو الاقتصادي، وهذا يتوافق مع التصور النظري لشكل تلك العلاقات. يمكن تأكيد هذا الأمر باستخدام معايير المطابقة المدرجة في الجدول التالي:

**الجدول رقم:08 معايير المطابقة للنموذج الهيكلي للعلاقة بين الحوكمة الجيدة والنمو الاقتصادي:**

**CMIN**

| Model | NPAR | CMIN | DF | P | CMIN/DF |
|---|---|---|---|---|---|
| Default model | 16 | 32,703 | 12 | ,001 | 2,725 |
| Saturated model | 28 | ,000 | 0 | | |
| Independence model | 7 | 1091,483 | 21 | ,000 | 51,975 |

**RMR, GFI**

| Model | RMR | GFI | AGFI | PGFI |
|---|---|---|---|---|
| Default model | ,087 | ,941 | ,862 | ,403 |
| Saturated model | ,000 | 1,000 | | |
| Independence model | ,324 | ,306 | ,075 | ,230 |

**Baseline Comparisons**

| Model | NFI Delta1 | RFI rho1 | IFI Delta2 | TLI rho2 | CFI |
|---|---|---|---|---|---|
| Default model | ,970 | ,948 | ,981 | ,966 | ,981 |
| Saturated model | 1,000 | | 1,000 | | 1,000 |
| Independence model | ,000 | ,000 | ,000 | ,000 | ,000 |

**Parsimony-Adjusted Measures**

| Model | PRATIO | PNFI | PCFI |
|---|---|---|---|
| Default model | ,571 | ,554 | ,560 |
| Saturated model | ,000 | ,000 | ,000 |
| Independence model | 1,000 | ,000 | ,000 |

**NCP**

| Model | NCP | LO 90 | HI 90 |
|---|---|---|---|
| Default model | 20,703 | 7,384 | 41,665 |
| Saturated model | ,000 | ,000 | ,000 |
| Independence model | 1070,483 | 965,974 | 1182,376 |

**FMIN**

| Model | FMIN | F0 | LO 90 | HI 90 |
|---|---|---|---|---|
| Default model | ,224 | ,142 | ,051 | ,285 |
| Saturated model | ,000 | ,000 | ,000 | ,000 |
| Independence model | 7,476 | 7,332 | 6,616 | 8,098 |

**RMSEA**

| Model | RMSEA | LO 90 | HI 90 | PCLOSE |
|---|---|---|---|---|
| Default model | ,109 | ,065 | ,154 | ,017 |
| Independence model | ,591 | ,561 | ,621 | ,000 |

**AIC**

| Model | AIC | BCC | BIC | CAIC |
|---|---|---|---|---|
| Default model | 64,703 | 66,558 | 112,550 | 128,550 |
| Saturated model | 56,000 | 59,246 | 139,732 | 167,732 |
| Independence model | 1105,483 | 1106,294 | 1126,416 | 1133,416 |

**ECVI**

| Model | ECVI | LO 90 | HI 90 | MECVI |
|---|---|---|---|---|
| Default model | ,443 | ,352 | ,587 | ,456 |
| Saturated model | ,384 | ,384 | ,384 | ,406 |
| Independence model | 7,572 | 6,856 | 8,338 | 7,577 |

**HOELTER**

| Model | HOELTER .05 | HOELTER .01 |
|---|---|---|
| Default model | 94 | 118 |
| Independence model | 5 | 6 |

| | |
|---|---|
| Minimization: | ,037 |
| Miscellaneous: | ,250 |
| Bootstrap: | ,000 |
| Total: | ,287 |

**المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Amos**

يعطي الجدول السابق دليلا واضحا على تطابق كبير مع التصورات النظرية لما هو موجود في الواقع، مما يشجع على دراسة معمقة لمسار تلك العلاقات المحكمة لتأثير الحوكمة الجيدة على النمو الاقتصادي مع مراعاة طبيعة الحكم في الوطن العربي في محاولة لإيجاد تفسيرات واقعية لشكل السيرورة التي تميز ما هو مفترض وما هو واقع، وهذا ما يدفع إلى اعتماد هذه النتائج في التحليل الذي نحاول إدراجه في الجزئية الموالية.

## المبحث الثالث: تحليل نتائج الدراسة ومقارنة الدراسات السابقة

سنتطرق في هذا المبحث إلى تحليل النتائج من خلال الجداول المقدمة سابقا ومن خلال الملاحق ومن خلال النتائج التي سنتوصل إليها سنحاول مقارنتها مع الدراسة السابقة.

### المطلب الأول: نتائج دراسة النمو الاقتصادي على الحوكمة الجيدة

سيتمحور هذا المبحث حول تحليل الدراسة وقد توجه تحليل الدراسة إلى ما يلي:

مبدئيا وبالنظر إلى معطيات الجدول المدرج في الملحق نلاحظ أخذ المحور العاملي المستخرج لقيم سالبة في كل من الجزائر، مصر، المغرب، وتونس في الفترة الأخيرة بعد ما يسمى بالربيع العربي (أي في بدايات سنة 2011 تدهورت مؤشرات الحوكمة في تونس)، فيما كانت مؤشرات الحوكمة أكثر اعتدالا في كل من دول الخليج ( قطر والإمارات والسعودية)، هذه الأخيرة (السعودية) التي تحسنت فيها معظم المؤشرات بداية من 2012 تفاديا لموجة حركات التصحيح التي شهدها العالم العربي (خصوصا مؤشر الفساد الذي تولى فيه ولي العهد السعودي محمد بن سلمان محاربة الفساد داخل العائلة المالكة وما يخفيه ذلك من صراعات على السلطة حيث نشير إلى أن مؤشر الاستقرار السياسي لم يتحسن).

يعكس تدهور مؤشرات الحوكمة في الدول الأربعة (الجزائر، مصر، المغرب، وتونس) تحولات اجتماعية وسياسية كبرى في هذه البلدان بعد الربيع العربي، والتي كان لها تأثير على الحكم والإدارة. ويتضح أن النظام الحكومي، سواء كان جمهورياً أو ملكياً، لا يمثل مؤشرًا دالًا على الاستقرار السياسي، بحيث أن دولتين ملكيتين كالمغرب والسعودية تعانيان ولا تزالان تعانيان في هذا الجانب، مثلما تعاني دول جمهورية كالجزائر ومصر وتونس.

إن الاعتدال في دول عربية (كقطر والإمارات والسعودية) لابد وأن يتم ربطه بتوفر أموال كافية لتحسين مؤشر فعالية الحكومة (خصوصا جودة الخدمات) وكذا مؤشر جودة التشريعات (دعم القطاع الخاص)، بالإضافة إلى الالتزام في تطبيق القوانين (سيادة القانون) نتيجة التعامل الكبير مع الأجانب داخل الحدود الإقليمية لتلك الدول.

نقطة مهمة نشير إليها في نتائج التحليل العاملي الاستكشافي ألا وهي عدم اندماج مؤشر المشاركة والمساءلة ضمن منظومة مؤشرات الحوكمة، فمؤشر المشاركة والمساءلة بقي يدلي بقيم سالبة لجميع الدول العربية خصوصا تلك التي شهدت قيم موجبة لبقية مؤشرات الحوكمة، وهو ما يعطي دليلا عمليا على انتهاج موحد للدول العربية نحو التضييق على الحريات سواء الإعلامية منها أو السياسية وممارسة التحجيم لدور الجمعيات والناشطين.

بالرجوع إلى نتائج التحليل العاملي التوكيدي المدرج في الشكل رقم 01 يمكن ملاحظة العلاقة العكسية بين مؤشرات الحوكمة (باستثناء مؤشر المشاركة والمساءلة)، فزيادة الحكم الراشد يؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي، فدول ذات حوكمة رشيدة مثل قطر والإمارات شهدت خلال فترة الدراسة قيم موجبة مرتفعة لنمو الاقتصادي.

على العكس من ذلك فالدول ذات الحوكمة السيئة كمصر والمغرب وتونس والجزائر شهدت معدلات نمو اقتصادي متدنية، مما يعني انخفاض في معدل النمو الاقتصادي.

نقطة مهمة وجب الإشارة إليها والتي تثبتها نتائج التحليل العاملي التوكيدي، فتحسن مؤشرات الحوكمة لبعض الدول لم يؤدي إلى تحسن مؤشر المشاركة والمساءلة، فالمؤشر الأخير بقي العامل المشترك شبه الوحيد بين الأقطار العربية، وهو ما يعني أنه في حال جفاف مال النفط فأداء مؤشرات الحوكمة سيتحد نحو السالب في كل تلك الأقطار (فلا تنمية ولا قانون ولا...).

إن تقييد الحريات وما رافقه من مشاركة شبه منعدمة في العمل السياسي جعل مؤشر المشاركة والمساءلة يدلي بقيم سالبة للدول العربية، وهو ما يؤثر سلبا على صافي الناتج المحلي للدول العربية، هذا الأمر الذي يثبته التحليل العاملي وتقره النظرية الاقتصادية، وهو ما يستوجب على الأقطار العربية في المرحلة القادمة فتح مجال الحريات وعلى مختلف الأصعدة سواء السياسية منها أو الإعلامية أو النشاط الجمعوي.

إن الحوكمة الرشيدة في بعض الدول العربية وإن كان للمال دور فعال في رسم معالمها، ساهم في جعلها تركز على زيادة تنميتها، وهذا يعني تنمية أكبر في تلك الدول على حساب الدول ذات الحوكمة السيئة التي بدورها لا تركز على التحسين من جودة مؤشرات الحوكمة وهذا كان من أحد الأسباب لتدني معدلات النمو الاقتصادي في هذه البلدان.

## المطلب الثاني: مقارنة النتائج المتحصل عليها مع الدراسات السابقة

**أولا: مقارنة الدراسة الحالية مع دراسة إبراهيم عدلي، أثر الحوكمة الجيدة على النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر(3)، 2019**

استخدمت في هذه الدراسة طريقة المركبات الأساسية في دمج مؤشرات الحوكمة الجيدة لعينة من الدول العربية على عكس دراسة الباحث عدلي إبراهيم التي تمحورت حول دولة (الجزائر) بالرغم من اعتماد نفس الطريقة للدمج (طريقة المركبات الأساسية)

أثبتت الدراسة الحالية عدم اندماج مؤشر المشاركة والمسألة ضمن مؤشرات الحوكمة الجيدة على عكس دراسة الباحث عدلي إبراهيم، كما أن هذه الدراسة اعتمدت منهجية المعادلات البنائية بخلاف الدراسة المقارنة التي اعتمدت طريقة FOML للتوصل كلتا الدراستين إلى وجود علاقة طردية بين متغيري الدراسة (الحوكمة والنمو) مع اختلاف الهيكل التأثيري (ليست كل مؤشرات الحوكمة مؤثرة في النمو).

**ثانيا: مقارنة دراسة سردوك بلحول، الحوكمة، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الدول الناشئة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص إستراتجية التنمية والسياسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مصطفى إسطمبولي معسكر 2019**

اعتمدت هذه الدراسة على منهجية البانال في تقدير العلاقة بين النمو والحوكمة، حيث أخذ مؤشر هذه الأخيرة (الحوكمة الجيدة) باستخدام الوسط الحسابي على عكس دراستنا التي اعتمدت المركبات الأساسية، لتتوصل الدراسة إلى نفس النتيجة التي توصلت لها دراستنا من حيث وجود علاقة طردية بين الحوكمة والنمو.

**ثالثا: مقارنة دراسة بسام عبد الله بسام، الحوكمة الرشيدة دراسة حالة المملكة العربية السعودية، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية موقع ASJPسنة 2014**

تم في هذه الدراسة مقارنة مؤشرات الحوكمة الجيدة كل مؤشر على حدا وتوصل إلى أن مؤشر المشاركة والمسائلة يؤثر على النمو الاقتصادي وهي نقطة التي تختلف مع الدراسة المقارنة، حيث توصلت النتائج في دراسة هذه الأخيرة أن مؤشر المشاركة والمسائلة لا يؤثر على النمو الاقتصادي، فيما تم الاتفاق بين الدراستين على أن الحوكمة الجيدة تأثر إيجابا على النمو الاقتصادي في الدول العربية أي كلما زادة الحوكمة الجيدة رافقها زيادة في النمو الاقتصادي.

**خلاصة الفصل:**

رغم قيام الدول العربية بمجهودات لمحاولة إرساء وتثبيت ركائز الحوكمة الجيدة، فهذه الأخيرة تعتبر معيار نسبيا لنجاح الدول فمن خلال النتائج الظاهرة توصلت الدراسة إلى أن هناك دول نجحت نسبيا في تحكيم هذه الركائز على غرار (الإمارات، قطر، السعودية)، أما الدول العربية في شمال إفريقيا فقد أبدت فشلها نسبيا في التحكم في قواعد وركائز الحوكمة الجيدة وهذا ما أظهرته نتائج الدراسة من خلال مؤشرات الحوكمة الجيدة للبنك الدولي إلا أن كل الدول تشاركت في عدم تأثير مؤشر المشاركة والمسائلة على النمو الاقتصادي، حيث أعتبر النمو الاقتصادي متغير تم قياس تأثير الحوكمة الجيدة عليه فكلما زادت فعالية الحوكمة إيجابا تطور مستوى النمو الاقتصادي، إذ أن دولا مثل الإمارات وقطر والسعودية لديها معدلات نمو جيدة وهذا ما يعكس نجاعة الحوكمة فيها، أما الدول العربية في شمال إفريقيا فكان لها معدلات نمو متدنية عكس دول الخليج.

# خاتمة

تلعب الحوكمة الجيدة دورا محوريا في تعزيز تطور معدلات النمو الاقتصادي بحيث يمكن تنفيذ السياسات والبرامج الحكومية بشكل فعال وشفاف والعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية حيث تؤثر كل من مؤشرات الحوكمة للبنك الدولي على اقتصاديات الدول وتشير النتائج إلى أن الحوكمة الجيدة تساهم بشكل فعال في تعزيز النمو الاقتصادي في الدول العربية. فعندما يتم تنفيذ السياسات والإجراءات الحكومية بشكل فعال وشفاف، فإنه يتم تحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي وتعزيز الثقة بين المستثمرين والمواطنين.

حاولنا من خلال الجانب المفاهيمي التطرق إلى عموميات الحوكمة وكذا أطراف الحوكمة الجيدة ومن خلال الدراسة تناولنا مؤشرات البنك الدولي وهي عبارة عن ستة مؤشرات تتمثل في مؤشر السيطرة على الفساد ؛مؤشر الاستقرار السياسي ؛ مؤشر جودة التشريعات ؛ مؤشر سيادة القانون ؛ مؤشر فعالية الحكومة؛ مؤشر المشاركة والمسائلة كما كان لنا جزء من الجانب نظري تطرقنا فيه لعلاقة الحوكمة بالنمو الإقتصادي أما الجانب التطبيقي توصلت فيه الدراسة إلا علاقة طردية بين النمو الاقتصادي والحوكمة الجيدة وأن مؤشر المشاركة والمسائلة ليس له تأثير كباقي المؤشرات على النمو الإقتصادي.

**نتائج الدراسة:**

من خلال ما تم عرضه في الدراسة من محاولتنا للإجابة على الإشكالية خلصنا إلى النتائج التالية منها نتائج تختبر صحة فرضياتنا:

* تعتبر الحوكمة الجيدة من خلال مؤشراتها أداة فعالة في تأثير إيجابا على اقتصاديات الدول؛
* وجود ارتباطات مقبولة بين مؤشرات الحوكمة الجيدة وتكون هذه المؤشرات كالتالي:
  - مؤشر السيطرة على الفساد؛
  - مؤشرة فعالية الحكومة؛
  - مؤشر الاستقرار السياسي؛
  - مؤشر جودة التشريعات؛
  - مؤشر سيادة القانون.
* كما توصلت الدراسة إلى عدم تأثير مؤشر المشاركة والمسائلة على النمو الاقتصادي في الدول العربية؛
* تناولت الدراسة التأثير الإيجابي للحوكمة على النمو الاقتصادي حيث أنه توجد علاقة طردية أي كلما زادت جودة الحوكمة الجيدة تبعها زيادة في النمو الاقتصادي؛

**اختبار الفرضيات:**

- الفرضية الأول التي تحدثت عن أن أهم مؤشرات الحوكمة هي (مؤشر السيطرة على الفساد؛ مؤشر فعالية الحكومة؛ مؤشر الاستقرار السياسي؛ مؤشر جودة التشريعات؛ مؤشر سيادة القانون) فرضية صحيحة؛
- الفرضية الثانية التي تناولت أن مؤشر المشاركة ومساءلة لا يشترك ببقية المؤشرات فرضية صحيحة؛
- الفرضية الثالثة التي تناولت أن هناك علاقة طردية معنوية لمؤشرات الحوكمة (باستثناء مؤشر المشاركة والمسائلة) على النمو فرضية صحيحة؛

– الفرضية الرابعة التي تحدثت عن أنه لا يوجد تأثير لمؤشر المشاركة والمسائلة على النمو فرضية صحيحة.

**التوصيات:**

–ضرورة العمل على تجسيد الحوكمة الجيدة والاستفادة من تجارب الدول المطبقة لها؛

–من أجل ضمان منظومة حوكمة جيدة وفعالة يجب القيام بمجهودات إصلاحية على جميع مستويات الدولة، يتم ذلك من خلال القيام بتحديثات في الهياكل الإدارية والعمل على تطوير الآليات الخاصة بمكافحة الفساد وحماية الحريات وحقوق الإنسان وغيرها من المجالات التي يمكن ان تمسها الحوكمة؛

–ضرورة وجود تفاعل إيجابي بين أطراف الحوكمة (الدولة، المجتمع المدني، القطاع الخاص)، من اجل تحقيق الأهداف المرجوة؛

–التركيز على تحسين النمو الاقتصادي من خلال وضع برامج استراتيجية تعتمد على الحوكمة الرشيدة.

# قائمة المراجع

## أولا: المراجع باللغة العربية

### 1-الكتب:

1. بريش السعيد، الاقتصاد الكلي نظريات نماذج وتمارين محلولة، دار العلوم، الجزائر،2007.
2. الجبوري، شلال، حمزة، صلاح، تحليل متعدد المتغيرات، دار الكتب لجامعة بغداد، بغداد، 1994.
3. روبرت صولو، نظرية النمو، ترجمة ليلى عبود، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
4. ريان فجمانلي، الأساس في الطرق الإحصائية المتعددة المتغيرات، ترجمة عبد الرحمان ابو عمة، مطبعة جامعة الملك سعود، الرياض، 2001.
5. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 2000.
6. مصطفى كامل السيد، الحكم الرشيد والتنمية في مصر، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، 2006.
7. ناجي حسين خليفة، النمو الاقتصادي النمو والمفهوم، دار القاهرة، مصر 2001.

### 2-المجلات والملتقيات

8. إبراهيم فريد عاكوم، إدارة الحكم والعولمة وجهة نظر اقتصادية، دراسات استراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد17/10، 2006.
9. إسماعيل الشطي، الديمقراطية كآلية لمكافحة الفساد والتمكين للحكم الصالح، مجلة المستقبل العربي، العدد 301، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان،2004.
10. حازم الببلاوي، الإصلاح السياسي وإدارة الحكم، ندوة المؤسسات والنمو الاقتصادي في الدوا العربية، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، 2006.
11. سليمة بن حسين، الحوكمة، دراسة في المفهوم مجلة العلوم القانونية والسياسية جامعة الجزائر 3 ال عدد10 جانفي 2015.
12. عبد القادر علي، مؤشرات قياس المؤسسات، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد60، الكويت، 2007.

13. عبد الله صحراوي، عبد الحكيم بوصلب، النمذجة البنائية ومعالجة صدق المقاييس في البحوث النفسية والتربوية نموذج البناء العاملي لعلاقات كفاءات التسيير الإداري بالمؤسسة التعليمية، مجلة العلوم النفسية والتربوية، جامعة سطيف–الجزائر–، 3–2–2016.

14. عمر ياسين خضيرات، عماد مصطفى الشتوح، أثر مؤشرات الحاكمية الرشيدة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، مجلة المنار للبحوث والدراسات المجلد 21 العدد 3 2015م.

15. فلة غيده، فوزية غيده، أثر الاستثمار في التعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية في الجزائر، مجلة نماء الاقتصاد والتجارة، الجزائر، 2008.

16. محمد عبد العزيز، عجمية. إيمان، عطية ناصف، التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية، جامعة الاسكندرية، مصر.

17. الهنداوي، ياسر المهدي (2007)، منهجية النمذجة بالمعادلة البنائية وتطبيقاتها في بحوث الإدارة التعليمية، مجلة التربية والتنمية، 2015 العدد 40، جامعة عين الشمس–القاهرة–مصر.

**ثالثا: الرسائل والأطروحات**

18. إبراهيم عدلي، أثر الحوكمة الجيدة على النمو الاقتصادي في الجزائر رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر3، 2019.

19. إسلام بدوي محمود الداعور، مدى تطبيق معايير الحوكمة الجيدة في بلديات الضفة الغربية، رسالة ماجستير تخصص إدارة أعمال، كلية الدراسات العليا، جامعة الخليل، فلسطين، 2008.

20. بله باسي زكرياء، الحوكمة وعلاقتها بالاستثمارات الأجنبية المباشرة –دراسة حالة الجزائر– مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر3، 2011/2010.

21. بوبصلة محمد دور الحوكمة المؤسسية في جذب الاستثمارات الاجنبية حالة الجزائر مذكرة ماستر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة طاهر مولاي سعيدة 2014.

22. شراطي نسيمة،" تطبيق الحوكمة الرشيدة كمدخل للتنمية الاقتصادية –دراسة حالة الجزائر"–أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة يحيى فارس، المدية 2017/2016 ص11/10.

23. طوير أمال، علاوي، أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990–2019، جامعة عمار ثليجي الأغواط، الجزائر.

24. عقبة قصير وآخرون، "دور الحوكمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية – دراسة قياسية لفترة 2017/2002"، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، جامعة الشهيد حمة لخضر 2019.

25. قصاص شريفة، النظام المالي والحكم الراشد وأثرهما على النمو الاقتصادي مع الإشارة لحالة الجزائر، أطروحة دكتوراه تخصص نقد، بنك وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مخبر البحث في الابتكار والتحليل الاقتصادي والمالي جامعة باجي مختار، عنابة 2016.

**ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية**

26. Anderson.T.W., an introduction to multivariate statistical analysis, john wiley, New York, 1974.

27. Berenson, M.L and Levine, D.M , Basic business statistics: Concepts applications, new jersey: prentice hell international inc., 1992.

28. Kaufmann ;D ;Kraay,A ;Gouvernance Indicators. Where are we and where sould we Go ? World Bank Research Observer ,23 (1)

29. Sebastian Berger, Myrdal's Institutional Theory of the State: From Welfare to Predation and Back?, Journal of Economic Issues, Volume 43, Number 2, June 2009.

# فهرس المحتويات

فهرس المحتويات.....


| المحتوى | الصفحة |
|---|---|
| **الاهداء** | |
| **شكر وتقدير** | |
| **الملخص** | **II** |
| **قائمة المحتويات** | **III** |
| **قائمة الجداول** | **IV** |
| **قائمة الأشكال** | **V** |
| **قائمة الملاحق** | **VI** |
| **المقدمة** | **ب-ج** |
| **الفصل الأول مدخل للحوكمة الرشيدة والنمو الاقتصادي** | |
| **تمهيد** | **6** |
| **المبحث الأول: عموميات حول الحوكمة** | **7** |
| المطلب الأول: نشأة ومفهوم الحوكمة | **7** |
| المطلب الثاني: عوامل ظهور الحوكمة الرشيدة | **10** |
| المطلب الثالث: أطراف الحوكمة | **14** |
| المطلب الرابع: خصائص وأهداف وأهمية الحوكمة | **17** |
| **المبحث الثاني: مؤشرات الحوكمة ومعايير تقسيمها** | **19** |
| المطلب الأول: عموميات حول مؤشرات الحوكمة العالمية | **19** |
| المطلب الثاني: معيار البعد السياسي | **20** |
| المطلب الثالث: معيار البعد الاقتصادي | **20** |
| المطلب الرابع: معيار بعد احترام المؤسسات | **21** |
| **المبحث الثالث: الحوكمة الرشيدة والنمو الاقتصادي** | **23** |
| المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي | **23** |
| المطلب الثاني: مقاييس النمو الاقتصادي | **24** |
| المطلب الثالث: الحوكمة الرشيدة وعلاقتها بالنمو الاقتصادي | **25** |
| **خلاصة الفصل الأول** | **27** |
| **الفصل الثاني: دراسة العلاقة بين الحوكمة والنمو الاقتصادي في الوطن العربي** | |
| **تمهيد** | **29** |
| **المبحث الأول: الدراسات السابقة ومدخل إلى النمذجة بالمعادلات الهيكلية** | **30** |
| المطلب الأول: الدراسات السابقة | **30** |

| | |
|---|---|
| المطلب الثاني: النمذجة باستخدام المعادلة الهيكلية SEM | **32** |
| المطلب الثالث: التحليل العاملي Factor Analysais وأنواعه | **32** |
| المطلب الرابع: مفاهيم عامة في التحليل العاملي Factor Analysais | **35** |
| **المبحث الثاني: استخدام النمذجة بالمعادلات الهيكلية في تفسير العلاقة بين الحوكمة الجيدة والنمو الاقتصادي في الدول العربية.** | **36** |
| المطلب الأول: استخدام التحليل العاملي الاستكشافي في استخراج عوامل الحوكمة الجيدة في الوطن العربي | **36** |
| المطلب الثاني: استخدام أدوات التحليل العاملي التوكيدي في تحليل العلاقة بين الحوكمة الجيدة النمو الاقتصادي في الوطن العربي | **40** |
| **المبحث الثالث: تحليل نتائج الدراسة ومقارنة الدراسات السابقة** | **43** |
| المطلب الأول: نتائج دراسة النمو الاقتصادي على الحوكمة الجيدة | **43** |
| المطلب الثاني: مقارنة النتائج المتحصل عليها مع الدراسات السابقة | **45** |
| **خلاصة الفصل** | **46** |
| **خاتمة** | **47** |
| **قائمة المراجع** | **50** |
| **فهرس المحتويات** | **–** |
| **الملاحق** | **–** |
| **ملخص** | **–** |

# الملاحق

**الملحق :**

**بيانات الدراسة**

| البلدان | السنوات | CC | GE | PS | RQ | RL | VA | FAC | pib |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2001 | -0,99 | -1,01 | -1,43 | -0,71 | -1,25 | -1,11 | -1,79 | 3 |
| | 2002 | -0,93 | -0,61 | -1,63 | -0,57 | -0,64 | -1,045 | -1,38 | 5,6 |
| | 2003 | -0,72 | -0,67 | -1,75 | -0,48 | -0,61 | -1,077 | -1,32 | 7,2 |
| | 2004 | -0,7 | -0,55 | -1,36 | -0,44 | -0,62 | -0,802 | -1,16 | 4,3 |
| | 2005 | -0,47 | -0,44 | -0,91 | -0,34 | -0,77 | -0,716 | -0,96 | 5,9 |
| | 2006 | -0,56 | -0,43 | -1,13 | -0,5 | -0,78 | -0,917 | -1,1 | 1,7 |
| | 2007 | -0,59 | -0,53 | -1,15 | -0,52 | -0,79 | -0,984 | -1,17 | 3,4 |
| الجزائر | 2008 | -0,63 | -0,6 | -1,1 | -0,62 | -0,77 | -0,98 | -1,22 | 2,4 |
| | 2009 | -0,61 | -0,53 | -1,2 | -0,96 | -0,83 | -1,038 | -1,35 | 1,6 |
| | 2010 | -0,55 | -0,39 | -1,26 | -1,1 | -0,82 | -1,022 | -1,34 | 3,6 |
| | 2011 | -0,57 | -0,51 | -1,36 | -1,21 | -0,85 | -1,004 | -1,47 | 2,9 |
| | 2012 | -0,52 | -0,44 | -1,33 | -1,32 | -0,81 | -0,906 | -1,45 | 3,4 |
| | 2013 | -0,47 | -0,43 | -1,2 | -1,14 | -0,69 | -0,893 | -1,28 | 2,8 |
| | 2014 | -0,61 | -0,34 | -1,19 | -1,3 | -0,8 | -0,813 | -1,39 | 3,8 |
| | 2015 | -0,62 | -0,38 | -1,09 | -1,23 | -0,93 | -0,848 | -1,41 | 3,7 |

| | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2016 | -0,65 | -0,43 | -1,1 | -1,23 | -0,91 | -0,862 | -1,43 | 3,2 |
| | 2017 | -0,58 | -0,51 | -0,92 | -1,26 | -0,91 | -0,903 | -1,4 | 1,3 |
| | 2018 | -0,64 | -0,46 | -0,84 | -1,33 | -0,79 | -1 | -1,36 | 1,2 |
| | 2019 | -0,64 | -0,54 | -1,04 | -1,37 | -0,85 | -1,054 | -1,48 | 1 |
| | 2020 | -0,65 | -0,54 | -0,84 | -1,34 | -0,79 | -1,088 | -1,4 | -5,1 |
| | 2021 | -0,61 | -0,62 | -0,88 | -1,17 | -0,82 | -1,01 | -1,38 | 3,5 |
| مصر | 2001 | -0,49 | -0,17 | 0,05 | -0,3 | -0,05 | -0,895 | -0,32 | 3,535252 |
| | 2002 | -0,44 | -0,45 | -0,41 | -0,46 | -0,01 | -1,102 | -0,56 | 2,390204 |
| | 2003 | -0,53 | -0,38 | -0,64 | -0,57 | -0 | -1,083 | -0,66 | 3,193455 |
| | 2004 | -0,58 | -0,27 | -0,82 | -0,57 | 0,013 | -0,948 | -0,67 | 4,092072 |
| | 2005 | -0,54 | -0,39 | -0,63 | -0,45 | -0 | -0,965 | -0,62 | 4,471744 |
| | 2006 | -0,74 | -0,49 | -0,84 | -0,41 | -0,28 | -1,199 | -0,87 | 6,843838 |
| | 2007 | -0,74 | -0,37 | -0,55 | -0,32 | -0,25 | -1,168 | -0,71 | 7,087827 |
| | 2008 | -0,77 | -0,37 | -0,51 | -0,2 | -0,13 | -1,212 | -0,62 | 7,156284 |
| | 2009 | -0,46 | -0,2 | -0,61 | -0,18 | -0,08 | -1,157 | -0,46 | 4,6736 |
| | 2010 | -0,6 | -0,31 | -0,9 | -0,15 | -0,17 | -1,188 | -0,64 | 5,147235 |
| | 2011 | -0,63 | -0,44 | -1,44 | -0,25 | -0,48 | -1,14 | -0,99 | 1,764572 |

| | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2012 | -0,58 | -0,68 | -1,44 | -0,39 | -0,54 | -0,765 | -1,13 | 2,2262 |
| | 2013 | -0,61 | -0,78 | -1,64 | -0,56 | -0,74 | -1,052 | -1,37 | 2,185466 |
| | 2014 | -0,58 | -0,72 | -1,63 | -0,69 | -0,7 | -1,18 | -1,37 | 2,915912 |
| | 2015 | -0,58 | -0,66 | -1,5 | -0,78 | -0,59 | -1,19 | -1,3 | 4,372019 |
| | 2016 | -0,57 | -0,5 | -1,44 | -0,88 | -0,47 | -1,205 | -1,21 | 4,346643 |
| | 2017 | -0,47 | -0,5 | -1,42 | -0,8 | -0,43 | -1,251 | -1,13 | 4,181221 |
| | 2018 | -0,49 | -0,42 | -1,18 | -0,79 | -0,28 | -1,328 | -0,99 | 5,314121 |
| | 2019 | -0,63 | -0,22 | -1,11 | -0,74 | -0,32 | -1,444 | -0,94 | 5,557684 |
| | 2020 | -0,79 | -0,42 | -1,17 | -0,56 | -0,31 | -1,484 | -1,01 | 3,569669 |
| | 2021 | -0,68 | -0,43 | -1,02 | -0,51 | -0,24 | -1,51 | -0,9 | 3,326742 |
| المغرب | 2001 | -0,23 | 0,026 | -0,07 | -0,02 | 0,098 | -0,449 | -0,03 | 7,319967 |
| | 2002 | -0,24 | -0,2 | -0,26 | -0,08 | -0,05 | -0,466 | -0,24 | 3,12145 |
| | 2003 | -0,32 | -0,19 | -0,41 | -0,28 | -0,11 | -0,753 | -0,41 | 5,961162 |
| | 2004 | -0,24 | -0,2 | -0,31 | -0,24 | -0,05 | -0,508 | -0,32 | 4,797018 |
| | 2005 | -0,43 | -0,39 | -0,56 | -0,44 | -0,27 | -0,687 | -0,67 | 3,29164 |
| | 2006 | -0,48 | -0,25 | -0,46 | -0,21 | -0,32 | -0,712 | -0,55 | 7,574632 |
| | 2007 | -0,39 | -0,33 | -0,5 | -0,22 | -0,33 | -0,707 | -0,57 | 3,531594 |

| | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2008 | -0,43 | -0,35 | -0,57 | -0,16 | -0,39 | -0,758 | -0,61 | 5,923278 |
| | 2009 | -0,37 | -0,28 | -0,4 | -0,09 | -0,26 | -0,746 | -0,44 | 4,243757 |
| | 2010 | -0,23 | -0,23 | -0,38 | -0,12 | -0,21 | -0,699 | -0,37 | 3,815718 |
| | 2011 | -0,45 | -0,26 | -0,39 | -0,18 | -0,28 | -0,71 | -0,5 | 5,245697 |
| | 2012 | -0,49 | -0,13 | -0,47 | -0,11 | -0,29 | -0,606 | -0,47 | 3,009961 |
| | 2013 | -0,42 | -0,08 | -0,49 | -0,09 | -0,34 | -0,699 | -0,45 | 4,535424 |
| | 2014 | -0,31 | -0,13 | -0,45 | -0,03 | -0,13 | -0,689 | -0,3 | 19,04728 |
| | 2015 | -0,26 | -0,11 | -0,34 | -0,08 | -0,16 | -0,63 | -0,29 | 4,344583 |
| | 2016 | -0,17 | -0,16 | -0,31 | -0,15 | -0,26 | -0,624 | -0,33 | 0,521186 |
| | 2017 | -0,17 | -0,28 | -0,37 | -0,14 | -0,26 | -0,671 | -0,39 | 5,057898 |
| | 2018 | -0,27 | -0,33 | -0,35 | -0,25 | -0,23 | -0,681 | -0,46 | 3,065641 |
| | 2019 | -0,34 | -0,2 | -0,34 | -0,14 | -0,25 | -0,629 | -0,4 | 2,890975 |
| | 2020 | -0,42 | -0,09 | -0,35 | -0,04 | -0,19 | -0,599 | -0,33 | -7,18708 |
| | 2021 | -0,43 | -0,07 | -0,4 | -0,12 | -0,25 | -0,607 | -0,4 | 7,929668 |
| قطر | 2001 | 0,506 | 0,42 | 1,157 | -0,02 | 0,488 | -0,652 | 0,82 | 3,898187 |
| | 2002 | 0,659 | 0,451 | 0,831 | 0,27 | 0,524 | -0,695 | 0,92 | 7,182152 |
| | 2003 | 0,507 | 0,443 | 1,186 | 0,19 | 0,424 | -0,687 | 0,88 | 3,719959 |

| | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2004 | 0,504 | 0,509 | 1,124 | 0,16 | 0,339 | -0,43 | 0,84 | 19,21892 |
| | 2005 | 0,705 | 0,398 | 1,028 | 0,26 | 0,577 | -0,514 | 0,98 | 7,492758 |
| | 2006 | 0,923 | 0,571 | 0,927 | 0,31 | 0,625 | -0,866 | 1,12 | 26,17025 |
| | 2007 | 0,671 | 0,438 | 0,953 | 0,4 | 0,52 | -1,04 | 0,99 | 17,98566 |
| | 2008 | 0,932 | 0,594 | 1,115 | 0,65 | 0,67 | -1,021 | 1,32 | 17,66356 |
| | 2009 | 1,559 | 0,961 | 1,223 | 0,68 | 0,902 | -1,003 | 1,8 | 11,95656 |
| | 2010 | 1,4 | 0,84 | 1,154 | 0,6 | 0,846 | -1,012 | 1,63 | 19,59233 |
| | 2011 | 1,001 | 0,748 | 1,175 | 0,5 | 0,751 | -1,085 | 1,39 | 13,37518 |
| | 2012 | 1,053 | 0,931 | 1,224 | 0,8 | 0,952 | -0,922 | 1,68 | 4,730012 |
| | 2013 | 1,104 | 1,052 | 1,213 | 0,74 | 0,952 | -0,978 | 1,72 | 5,556041 |
| | 2014 | 0,984 | 0,941 | 0,977 | 0,57 | 0,862 | -1,133 | 1,48 | 5,334323 |
| | 2015 | 0,888 | 0,952 | 0,997 | 0,67 | 0,766 | -1,145 | 1,45 | 4,753346 |
| | 2016 | 0,895 | 0,732 | 0,9 | 0,69 | 0,788 | -1,151 | 1,37 | 3,064192 |
| | 2017 | 0,729 | 0,737 | 0,661 | 0,42 | 0,719 | -1,176 | 1,13 | -1,4976 |
| | 2018 | 0,721 | 0,626 | 0,664 | 0,6 | 0,728 | -1,211 | 1,16 | 1,234872 |
| | 2019 | 0,845 | 0,7 | 0,7 | 0,68 | 0,729 | -1,308 | 1,26 | 0,774808 |
| | 2020 | 0,78 | 0,901 | 0,686 | 0,85 | 0,996 | -1,288 | 1,48 | -3,64045 |

| | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2021 | 0,806 | 1,114 | 0,958 | 0,86 | 0,928 | -1,175 | 1,61 | 1,590757 |
| السعودية | 2001 | -0,2 | -0,23 | 0,228 | -0,12 | -0,17 | -1,603 | -0,18 | -1,21074 |
| | 2002 | 0,182 | -0,34 | 0,002 | -0,07 | -0,02 | -1,703 | -0,07 | -2,81917 |
| | 2003 | -0,17 | -0,35 | 0,141 | 0,08 | 0,109 | -1,644 | -0,06 | 11,24206 |
| | 2004 | -0,3 | -0,37 | -0,65 | 0,04 | 0,012 | -1,324 | -0,36 | 7,958442 |
| | 2005 | -0,1 | -0,38 | -0,24 | 0,11 | -0,02 | -1,536 | -0,18 | 5,57385 |
| | 2006 | -0,2 | -0,18 | -0,52 | -0,05 | 0,011 | -1,781 | -0,25 | 2,788402 |
| | 2007 | -0,17 | -0,13 | -0,47 | 0,02 | 0,068 | -1,705 | -0,17 | 1,84713 |
| | 2008 | -0,01 | -0,1 | -0,34 | 0,12 | 0,069 | -1,73 | -0,03 | 6,249773 |
| | 2009 | -0,02 | -0,1 | -0,49 | 0,16 | 0,045 | -1,822 | -0,07 | -2,05925 |
| | 2010 | 0,037 | -0,01 | -0,23 | 0,16 | 0,15 | -1,788 | 0,09 | 5,039484 |
| | 2011 | -0,31 | -0,31 | -0,46 | 0,02 | 0,047 | -1,907 | -0,28 | 9,996865 |
| | 2012 | -0,05 | 0,031 | -0,48 | 0,1 | 0,144 | -1,866 | -0,01 | 5,411423 |
| | 2013 | -0,03 | 0,071 | -0,43 | 0,08 | 0,153 | -1,876 | 0,02 | 2,699281 |
| | 2014 | 0,082 | 0,206 | -0,29 | -0,01 | 0,133 | -1,882 | 0,1 | 3,652486 |
| | 2015 | 0,047 | 0,198 | -0,63 | 0,02 | 0,115 | -1,843 | 0 | 4,106394 |
| | 2016 | 0,225 | 0,259 | -0,46 | 0,08 | 0,333 | -1,727 | 0,23 | 1,670664 |

| | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2017 | 0,359 | 0,255 | -0,64 | -0 | 0,095 | -1,691 | 0,11 | -0,74153 |
| | 2018 | 0,355 | 0,319 | -0,62 | -0,08 | 0,137 | -1,696 | 0,12 | 2,514166 |
| | 2019 | 0,271 | 0,302 | -0,61 | -0,07 | 0,164 | -1,66 | 0,11 | 0,333781 |
| | 2020 | 0,265 | 0,14 | -0,62 | 0,26 | 0,236 | -1,609 | 0,19 | -4,13767 |
| | 2021 | 0,307 | 0,496 | -0,58 | 0,34 | 0,23 | -1,591 | 0,36 | 3,24093 |
| الامارات | 2001 | 0,103 | 0,748 | 0,975 | 0,69 | 0,656 | -0,517 | 1,08 | 1,399085 |
| | 2002 | 1,112 | 0,796 | 0,937 | 1,08 | 0,703 | -0,632 | 1,57 | 2,433457 |
| | 2003 | 0,826 | 0,525 | 0,995 | 0,64 | 0,545 | -0,912 | 1,18 | 8,800541 |
| | 2004 | 1,039 | 0,68 | 0,769 | 0,79 | 0,433 | -0,688 | 1,26 | 9,566437 |
| | 2005 | 0,991 | 0,705 | 0,875 | 0,65 | 0,39 | -0,708 | 1,21 | 4,855141 |
| | 2006 | 0,886 | 0,937 | 0,923 | 0,62 | 0,312 | -1 | 1,23 | 9,83732 |
| | 2007 | 1,006 | 0,917 | 0,975 | 0,61 | 0,275 | -0,907 | 1,25 | 3,18439 |
| | 2008 | 1,071 | 0,868 | 0,696 | 0,57 | 0,417 | -0,912 | 1,23 | 3,191836 |
| | 2009 | 0,906 | 0,987 | 0,919 | 0,44 | 0,399 | -0,838 | 1,22 | -5,24292 |
| | 2010 | 0,891 | 0,893 | 0,802 | 0,32 | 0,317 | -0,904 | 1,08 | 1,60285 |
| | 2011 | 1,07 | 1,049 | 0,912 | 0,45 | 0,499 | -0,896 | 1,34 | 6,928509 |
| | 2012 | 1,156 | 1,142 | 0,863 | 0,67 | 0,534 | -1,001 | 1,48 | 4,776626 |

| | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2013 | 1,274 | 1,171 | 0,895 | 0,77 | 0,614 | -1,019 | 1,61 | 5,05556 |
| | 2014 | 1,199 | 1,43 | 0,769 | 0,99 | 0,651 | -1,061 | 1,73 | 4,165692 |
| | 2015 | 1,069 | 1,505 | 0,76 | 1,11 | 0,637 | -1,112 | 1,75 | 6,786773 |
| | 2016 | 1,166 | 1,41 | 0,565 | 0,97 | 0,842 | -1,05 | 1,74 | 5,561491 |
| | 2017 | 1,129 | 1,411 | 0,619 | 1,01 | 0,793 | -1,097 | 1,73 | 0,735069 |
| | 2018 | 1,148 | 1,424 | 0,705 | 0,93 | 0,8 | -1,127 | 1,74 | 1,313914 |
| | 2019 | 1,103 | 1,371 | 0,686 | 0,98 | 0,834 | -1,14 | 1,73 | 1,108348 |
| | 2020 | 1,111 | 1,317 | 0,62 | 1,09 | 0,909 | -1,178 | 1,77 | -4,95705 |
| | 2021 | 1,178 | 1,399 | 0,649 | 1,01 | 0,83 | -1,193 | 1,77 | 3,916296 |
| تونس | 2001 | -0,39 | 0,417 | 0,321 | 0,07 | -0,28 | -0,814 | 0,03 | 3,796272 |
| | 2002 | 0,284 | 0,522 | 0,154 | -0,09 | -0,17 | -0,959 | 0,24 | 1,322557 |
| | 2003 | 0,124 | 0,488 | 0,318 | -0,01 | -0,19 | -0,921 | 0,23 | 4,7024 |
| | 2004 | 0,068 | 0,435 | 0,149 | -0,11 | 0,047 | -0,867 | 0,21 | 6,235791 |
| | 2005 | -0,08 | 0,352 | 0,024 | -0,04 | -0,04 | -0,95 | 0,09 | 3,486546 |
| | 2006 | -0,01 | 0,695 | 0,209 | 0,19 | 0,113 | -1,298 | 0,43 | 5,2441 |
| | 2007 | -0,11 | 0,495 | 0,158 | 0,07 | 0,081 | -1,379 | 0,25 | 6,709521 |
| | 2008 | -0,17 | 0,323 | 0,1 | 0,09 | 0,08 | -1,351 | 0,17 | 4,237781 |

| | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2009 | -0,08 | 0,38 | 0,06 | -0,01 | 0,12 | -1,358 | 0,19 | 3,04345 |
| | 2010 | -0,12 | 0,169 | -0,06 | -0,09 | 0,039 | -1,416 | 0,01 | 2,971133 |
| | 2011 | -0,02 | 0,008 | -0,35 | -0,27 | -0,19 | -0,371 | -0,25 | -2,04663 |
| | 2012 | -0,03 | -0,04 | -0,72 | -0,24 | -0,16 | -0,172 | -0,34 | 4,216677 |
| | 2013 | -0,04 | -0,05 | -0,9 | -0,29 | -0,18 | -0,084 | -0,41 | 2,429931 |
| | 2014 | -0,02 | -0,06 | -0,85 | -0,34 | -0,07 | 0,1929 | -0,37 | 3,090328 |
| | 2015 | -0,05 | -0,07 | -0,96 | -0,37 | -0,03 | 0,2414 | -0,41 | 0,967497 |
| | 2016 | -0,14 | -0,17 | -1,14 | -0,44 | 0,04 | 0,3037 | -0,52 | 1,118015 |
| | 2017 | -0,13 | -0,02 | -1,02 | -0,35 | 0,114 | 0,1621 | -0,36 | 2,244345 |
| | 2018 | -0,09 | 0,027 | -0,87 | -0,48 | 0,074 | 0,1839 | -0,36 | 2,590367 |
| | 2019 | -0,11 | -0 | -0,87 | -0,37 | 0,11 | 0,2624 | -0,32 | 1,503428 |
| | 2020 | -0,08 | -0,16 | -0,58 | -0,29 | 0,173 | 0,2823 | -0,24 | -8,62114 |
| | 2021 | -0,23 | -0,17 | -0,7 | -0,39 | 0,096 | 0,1871 | -0,39 | 4,322776 |

**المصدر:** احصائيات البنك الدولي

**الملخص:**

حاولت هذه الدراسة البحث في موضوع الحوكمة والنمو الاقتصادي وكذا طبيعة العلاقة بين مختلف مؤشرات الحوكمة والنمو الاقتصادي في مجموعة الدول العربية على غرار تونس، المغرب، قطر، الامارات العربية المتحدة، السعودية، الجزائر، مصر، خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2021 باستعمال طريقة المركبات الهيكلية والاعتماد على برنامج SPSS.

وقد توصلت الدراسة الى وجود ارتباط قوي ومعنوي بين متغيرات الدراسة كما توصلت أيضا إلى أن مؤشر المشاركة والمسائلة لا يؤثر على النمو الاقتصادي في مجموعة الدولة العربية محل الدراسة وتم ارجاع ذلك الى أن هذا المؤشر يرتبط بشكل مباشر مع مدى توفر الاليات القانونية التي تضمن حماية الحريات الفردية والجماعية وحقوق الانسان في حين كان لمؤشرات الحوكمة الأخرى تأثير مباشر على تطور مؤشر النمو الاقتصادي.

**الكلمات المفتاحية:** الحوكمة، النمو الاقتصادي، مؤشرات الحوكمة.

**Abstract:**

This study attempts to examine the relationship between governance and economic growth, as well as the nature of the relationship between different governance indicators and economic growth in a group of Arabic countries such as Tunisia, Morocco, Qatar, United Arabic Emirates, Saudi Arabia, Algeria, and Egypt during a period between 2001 and 2021, using the Structural Equation Modeling (SEM) method and relying on the SPSS program. The study found a strong and significant correlation between the study variables. It also found that the participation and accountability indicator does not affect economic growth in the studied Arabic countries, which is attributed to its direct correlation with the extent of the legal mechanisms that ensure the protection of individual and collective freedoms and human rights. On the other hand, other governance indicators had a direct impact on the development of the economic growth indicator.

**Key words:** governance, economic growth, governance indicators.